وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

مطبوعة دروس في تاريخ الحركة الوطنية

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص علم إجتماع الإتصال

من إعداد الأستاذة:

مادوي نجية

السنة الجامعية 2022 – 2023

الفهرس

مقدمة.....أ

المحاضرة الأولى: 4

الحملة الفرنسية على الجزائر.1830

المحاضرة الثانية: 9

مقاومة الأمير عبد القادر، مقاومة أحمد باي.

المحاضرة الثالثة: 18

المقاومات الشعبية الأخرى.

المحاضرة الرابعة: 29

سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر.

المحاضرة الخامسة.....44

أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية (1914-1918).

المحاضرة السادسة: 56

النضال السياسي

المحاضرة السابعة: 69

أوضاع الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945).

المحاضرة الثامنة.....75

أحداث 08 ماي1945

المحاضرة التاسعة.....78

الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

المحاضرة العاشرة.....80

حركة انتصار الحريات الديموقراطية.

المحاضرة الحادية عشر: 83

المنظمة الخاصة.

المحاضرة الثانية عشر.....89

بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة.

قائمة المراجع.

مقدمة:

كان موقف الشعب الجزائري واضحا من الاستعمار منذ أن حطت فرنسا رحالها على أرض الجزائر واستعمارها سنة1830 م، بحيث تجسد الرد في البداية باعتماد السلاح لمنه لم ينجح في تحقيق التحرر ليفتح المجال النضال السياسي كأسلوب مغاير قائم على السلم والحوار، إلا أن هذا الأسلوب لم ينفع كذلك إلا أن قرر الشعب من خلال ممثليه القيام بالثورة لتحقيق الاستقلال.

تعتبر نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة تحول هامة في تاريخ الجزائر وتاريخ نضال شعبها ضد الاحتلال الفرنسي ، فبعد نهاية المقاومة المسلحة وقبل ظهور الأحزاب السياسية عرف المجتمع الجزائري فترة تحضيرات وارهاصات ونهضة فكرية كبادرة للنضال السياسي والعمل الحزبي الوطني ، وتفاعلت العديد من العوامل الداخلية والخارجية ،السياسية والثقافية واجتماعية ساهمت في بلورة الفكر وتطور الحس الوطني والوعي الاجتماعي الثقافي لدى الجزائريين فقوة الاستعمار وقمعه بسلسلة من الإجراءات والسياسات التعسفية محاولة بها طمس هوية الفرد الجزائري وإخضاعه القوانين الإندماجية .كما عرف الشعب الجزائري حالة غليان وتأجج وفطنة ووعي فكري ظهرت عن طريق النوادي والجمعيات الثقافية ونشأة نخب جديدة ممثلة للشعب مطالبة بحقوقه باستخدام أساليب سلمية لم تعترف بها فرنسا إلى أن ثار الشعب في وجه المستعمر وطرده بالقوة.

المحاضرة الأولى: الحملة الفرنسية على الجزائر1830.

خلال أكثر من ثلاث قرون ظلت الجزائر قوة بحرية تسيطر على غربي البحر المتوسط وعلى أجزاء مختلفة من شواطئ المحيط الأطلسي إلى غاية مجيء سنة 1827 لتعلن نهاية هذه السيطرة إثر حادثة المروحة التي ختمت العلاقات الحسنة بين الجزائر وفرنسا.

وكان مصدر قوة الجزائر في تلك الفترة هو وعيها وإدراكها بالأخطار الأوربية المحدقة بها واهتمامها بإعداد نفسها لمواجهتها سياسيا، اقتصاديا وعسكريا، وفعالية موقعها الجغرافي الإستراتيجي الذي يتحكم في معظم الحوض الغربي للمتوسط، واهتمامها ببناء قوة عسكرية بحرية رادعة كأداة لفرض إرادتها على الخصوم، متمثلة في الأسطول البحري الهام الذي مكنها من القيام بدور موجه في الأحداث العالمية للبحر المتوسط.

وقد كانت الجزائر حليفا قويا لفرنسا في أوقات الحرب ومتضامنا معها في أوقات الشدائد غير أن كثافة هذه العلاقات والتضامن اللامشروط من طرف الحكومة الجزائرية لم يشفع لها عند الحكومة الفرنسية التي حاكت المؤامرات والدسائس وانتهت باحتلال الجزائر واستعمارها.

1. الأسباب المباشرة للاحتلال الفرنسي:

1.1 **أزمة الديون الفرنسية:** أقرضت حكومة الجزائر في سنة1796 فرنسا مليون من الفرنكات بدون فوائد أثناء الثورة على أن تستعمل فرنسا هذا المبلغ في شراء الحبوب من الجزائر، وفي سنة 1794 سمحت الجزائر للحكومة الفرنسية أن تمول موانئ الجزائر بعدما كانت الأسواق الأوربية مغلقة في وجه التجارة الفرنسية وكانت المعاملات

تسير بطريقة مباشرة، لكنها تغيرت طريقة الدفع أثناء حكومة المؤتمر، فلجأت إلى التاجرين بكري وبوشناق اللذان تواطأ حيث استطاعا إقناع المسؤولين الفرنسيين باستيراد القمح الجزائري من شركتهما التي تعاني من أزمة حادة ومجاعة خانقة بسبب الضغط الداخلي وسيطرة الطبقات الإقطاعية وإصابة رؤوس الأموال[1].

2.1 حادثة المروحة:

يرجع سبب حادثة المروحة إلى تفاقم ديون فرنسا ففي السابع والعشرون أفريل من سنة 1827 ميلادية، حضر القنصل الفرنسي دوفال إلى قصر الداي حسين ليقدم تهاني عيد الفطر كما جرت العادة واغتنم الفرصة فاستفسر عن مصير المركب الفرنسي الذي أسره الرياس لكن الداي عاتبه على الأعمال المشينة التي تقوم بها شركة باريس في حصن الباستون**Paston** بالقالة التي توحي بأن هناك عملا عسكريا يعد ضد الجزائر.

كما سأله الداي عن سبب عدم رد الحكومة الفرنسية عن رسائله، فقام بالرد على الداي ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه دون وساطة هذا ما جعل الداي حسين يفقد صوابه وضرب القنصل بالمروحة كانت بيده وأمره بمغادرة المكان، فاعتبرت فرنسا هذا العمل إهانة لشرفها أو ما سمته شرف الملك وطلبت من الحكومة الجزائرية إذا لم تتلقى من الداي الترضية الكافية خلال أربعة وعشرون ساعة فاءن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر.

2. الأسباب الغير المباشرة للاحتلال الفرنسي:

1.2 الدوافع العسكرية: إن انهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في 1801[2]، دفع نابليون بونابرت إلى أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24-27 جويلية 1808 ليضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر وفي سنة 1809 قام هذا الضابط "بوتان" بتسليم مخطط لاحتلال الجزائر عن طريق البر إلا أن "نابليون" اضطر إلى تأخير هذه الحملة خاصة بعد هزيمة "وترلو" سنة1815 ولما شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل الاعتماد على سياسة التوسع في افريقيا من أجل إشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر وبالتالي إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده[3].

شرعت فرنسا بتنفيذ خطتها العسكرية ووجهت مجموعة من السفن البحرية بقيادة الضابط (كوليت **Collette**) وصل بها إلى ساحل مدينة الجزائر يوم 11 جوان 1827 ورفع مجموعة من المطالب لم يقبلها الداي هذا ما أدى إلى حصار مدينة الجزائر استمر ثلاث سنوات.

2.2 الدوافع الاقتصادية: لعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في قدوم شارل العاشر إلى الجزائر ولعل الدوافع الاقتصادية والمالية هي التي حركت الأسطول الفرنسي نحو الجزائر فالملك الفرنسي كان يريد استرجاع سيادة ملكه عبر الانتخابات ولم يكن قادرا على خوضها دون أموال يشتري بها أصوات الناخبين وولاء المعارضة وهو ما دفعه إلى تكليف دو برمون لقيادة الحملة على الجزائر.

في هذا الصدد صرح دو برمون: إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزانة الجزائرية أسمى وأنفع من كل عمليات الغزو الاقتصادي التي قامت بها حتى الأن.

3.2 الدوافع الدينية: أدى الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوربية والدولة العثمانية قد انعكس على الجزائر لأن الأسطول الجزائري البحري يعتبر في نظر الدول المسيحية امتداد للأسطول العثماني الذي كان يسيطر على منطقة الشرق العربي ومما لاشك فيه أن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها هدفه الدفاع عن الإسلام مما جعل الدول المسيحية تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وإسطنبول، بل يتنافس فيما بينها في شرف القضاء على الأسطول الجزائري وكانت فرنسا تشعر بأنها الحامية للبابوية والمدافعة عن مصالحها حيث أعلن شارل العاشر عن هذا الاتجاه في عام**1830** **(4)**.

ومن الأسباب التي لا يمكن إغفالها في استعمار الجزائر هو تدهور الوضع الداخلي في فرنسا بكل جوانبه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد وجد قادة الأسرة الملكية وقادة الجيش في مشروع احتلال الجزائر طريقة ناجعة لصرف اهتمام الشعب الفرنسي إلى خارج البلاد وتصريف نقمته ضدهم وإلهائه بذلك المشروع ،فاحتلال فرنسا للجزائر لم يكن عن احتياج الشعب الفرنسي لمواد أولية أو ازدحام في السكان بقدر ما كان يستهدف خنق أصوات

الطبقة المتحررة والمنادي بالعدل والمساواة واستعادة هيبة الجيش التي أصبحت في الحضيض منذ اليوم الذي انهارت فيه إمبراطورية نابليون الشاسعة الأطراف[5].

وبغض النظر عن كل هذه الدوافع والأسباب، فاءن احتلال الجزائر يندرج في إطار التنافس الاستعماري الأوربي بصفة عامة والتنافس البحري الفرنسي البريطاني بصفة خاصة كما كان نتيجة ضعف الدبلوماسية الجزائرية إزاء الحكومة الفرنسية وتولية اليهود وظيفة التفاوض التجاري بين البلدين [6].

وبعد نزول الجيش الفرنسي إلى سيدي فرج دارت أول معركة بينهما في التاسع عشر من شهر جوان 1830 انتهت بهزيمة الجزائريين سميت بمعركة سطاوالي وبعدها تقدم الفرنسيون نحو مدينة الجزائر إلى دخولها في الرابع من جويلية 1830 وهو ما دفع الداي إلى الاستسلام وعقد معاهدة مع فرنسا يوم الخامس من جويلية ولقد نصت هذه المعاهدة على تسلم كافة قلاع مدينة الجزائر وحصونها إلى الجيش الفرنسي وأن يتعهد القائد الفرنسي بترك أموال الداي حسين والسماح له ولعائلته بحرية التنقل تحت حراسة فرنسية وحرية ممارسة الدين وعدم التدخل في ممتلكات وتجارة وصناعة السكان.

وبعزل الداي من طرف الجيش الفرنسي وإجباره على الاستسلام انتهى الحكم العثماني في الجزائر الذي دام أكثر من ثلاث قرون.

المحاضرة الثانية: مقاومة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي.

رد الجزائريون على الغزو الذي تحول إلى استعمار بالمقاومة التي انتقلت بدورها من مقاومة رسمية عند بداية الاحتلال حيث كانت تحت لواء حاكم الجزائر(الداي) حتى توقيع معاهدة05 جويلية1830، إلى مقاومة شعبية استمر تواصلها الزماني من 1830 إلى غاية سنة1916، وشملت عدة مناطق من الجزائر. وقد واجه الاستعمار الفرنسي المقاومة الشعبية بعدة أساليب منها الإبادة الجماعية والقوة والقمع والتقتيل والتدمير تنفيذا لأهدافه الإستراتيجية وتأديب القبائل الثائرة.

لكن قبل عرض المقاومات سوف نعطي بعض الأسباب التي دفعت الشعب الجزائري إلى هذه المقاومات والانتفاضات والثورات ويمكن ايجازها فيما يلي:

- رفض الشعب الجزائري للسياسة الاستعمارية.
- طبيعة الاستعمار الفرنسي المبنية على سياسة الاستيطان والتنصير وفرض القوانين التعسفية الاستثنائية ضد المسلمين من الجزائريين.
- الحالة العامة للجزائريين: سوء أحوال الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تحضيرهم وتهيئتهم للثورة والانتفاضة.

بالإضافة إلى ذلك هناك دوافع أدت إلى هذه المقاومات ومنها:

1. الأسباب الحضارية والدينية المتمثلة في تمسك الجزائري بمقومات شخصية العربية الإسلامية والمبنية على ثوابت الدين الإسلامي واللغة والعادات...وهي دوافع أدت به إلى التجنيد لمقاومة المحتل والمستعمر.

2. الأسباب الوطنية أي الانتماء إلى القبيلة والعشيرة والجماعة والوطن وهذا الانتماء مهددا بفعل الاستعمار.

1.مقاومة الأمير عبد القادر

الأمير عبد القادر رجل سياسي وعسكري وأديب ولد بالقيطنة غرب معسكر سنة **1807**

وتعلم بوهران، وحفظ القرأن الكريم ودرس على يد والده الشيخ محي الدين علوم التفسير والحديث النبوي والفقه والشريعة والأصول والنحو وأتقنها وفي عام 1821 قررت حكومة الإيالة بوهران وضع بوضع الشيخ محي الدين في إقامة جبرية بمدينة وهران بسبب وشايات متعددة تزعم أنه يسعى للقيام بحركة عصيان فأخذ معه عبد القادر إلى عناك ليواصل رعايته وتربيته تربية إسلامية متينة [7]. سافر مع والده إلى الحجاز لأداء فريضة الحج سنة **1825** زار بغداد ودمشق والقاهرة بويع في وهران **1832** بالإمارة وقيادة المقاومة المسلحة ضد الاستعمار.

وبعد مبايعته شرع في تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة التي تكون مدينة معسكر مقرها بالإضافة إلى تشكيل الحكومة قام الأمير عبد القادر بتكوين مجلس للشورى يشتمل على 11 عضوا برئاسة القاضي أحمد بن الهاشمي المراحي، أما بالنسبة للتنظيم السياسي لدولة الأمير عبد

القادر على أسس فيديرالية تمثلت في وجود08 مقاطعات إدارية، يرأس كل مقاطعة خليفة للأمير [8].

وقد شرع في تكوين جيش وطني وبدأ هجوماته العسكرية على أعدائه ابتداء من سنة1832 ومقاومته للاستعمار الفرنسي مرت بثلاث مراحل هي:

1.مرحلة الانطلاق والقوة (1832_1837): قام الأمير عبد القادر بمهاجمة قوات العدو والاعتماد على حرب العصابات وصمود القبائل وانتصر في عدة معارك منها معركة خنق النطاح الأولى والثانية سنة **1835**ميلادية ، وكبد الفرنسيين خسائر جسيمة ودفعهم لمهادنته عبر معاهدة دي ميشال في سنة**1834** حينها تجنب الجنرال دي ميشيل حاكم وهران الفرنسي مواجهة عبد القادر في معارك حربية نظامية طاحنة غير مأمونة العواقب، خاصة بعد أن واجهته مشكلة صعوبة تموين قواته بالأغذية وهذا الأمير عبد القادر نجح في اقناع القبائل بقطع كل صلة مع المستعمر. ونتيجة لنجاح سياسة المقاطعة هذه فضل دي ميشل أن يسلك الطريق اللين والمفاوضة مع الأمير عبد القادر لتوقيع الصلح المعروف بمعاهدة دي ميشال يوم24 فبراير عام1834. واستغل الأمير هذه المعاهدة إلى أبعد الحدود فأخذ يهتم بالشرق الجزائري الذي سكتت عنه المعاهدة والمناطق المحيطة بالجزائر العاصمة، فتوغل في إقليم التيطري واستولى على المدية في أفريل1835، وعلى مليانة واستولى كذلك على واحة بسكرة في الجنوب الشرقي غير أن خليفة دي ميشال الجنرال تريزيل منذ عام1835 لم يحترمها وحاول إيجاد الفرصة لمعاودة القتال ونقض المعاهدة وفعلا اغتنم فرصة لجوء قبائل الدوائر

والزمالة إليه فطلب الأمير عبد القادر من "تريزل" أن يرفع حمايته عن هذه القبائل ليعيدها إلا أن هذا الأخير رفض فدخل الفريقان في حرب حيث التقيا في حوش غابة مولاي إسماعيل قرب مدينة سيق يوم 26 جوان 1835، وجرت بينهما معركة انهزم فيها الفرنسيون ثم التقيا من جديد في معركة المقطع تكبدت فيها القوات الفرنسية هزيمة نكراء[9].

2.مرحلة الهدوء المؤقت (1837 _ 1839): كانت فترة السلام القصيرة التي عرفتها مملكة الأمير عبد القادر في ظل معاهدة التافنة 30 ماي 1937 فرصة لتوطيد دعائم الأمن والنظام في البلد ولتنظيم تحصيل الزكاة والضرائب وتوفير الموارد المالية الضرورية لقيام الدولة بمهامها ولكنها كانت أيضا فرصة لتبلور روح التعاون والتضامن القومي ولتجلي عبقرية الأمير عبد القادر في تكوين مختلف أجهزة الدولة وتوجيهها، ولربط العلاقات الإنسانية بين المشرفين على هذه الأجهزة للعمل في انسجام ووئام [10].

3.حرب الإبادة والتسليم (1839_1847) :نقض الفرنسيون معاهدة التافنة فاندلعت الحرب مجددا في نوفمبر **1839** ، واستولى العدو على عاصمة الأمير الزمالة سنة 1841 وسقوطها، وعلى إثر ذلك اتجه الأمير إلى المغرب في أكتوبر عام1843 الذي ناصره في أول الأمر، ثم اضطر إلى التخلي عنه على أثر قصف الأسطول الفرنسي لمدينة طنجة والصويرة الأمر الذي أدى به إلى العودة إلى الجزائر في سبتمبر1845 محاولا تنظيم المقاومة من جديد إلا أنه أخفق في ذلك خاصة بعد فقدان أبرز أعوانه، ففكر في عبور الحدود مرة أخرى إلا أن السلطان المغربي تحت تأثير التهديد الفرنسي أرغمه على مغادرة

البلاد[11]. واتبع الماريشال بيجو، سياسة الأرض المحروقة، وغلق الحدود وهذا باء رسال جيش قوي لمحاربة الأمير عبد القادر الذي نقصت قواته حتى لم يبقى معه إلا حوالي ألف فارس وألفين من المنشأة واضطر للدفاع عن نفسه وحصلت بينه وبين الجيش المغربي معركة طاحنة يوم 15 ديسمبر 1847، على ضفاف نهر ملوية تكبد فيها المغاربة خسائر فادحة وعلى أثرها عبر الأمير عبد القادر النهر بدائرته صوب الجزائر بمحاذاة الساحل [12]. عندما عبر الأمير عبد القادر الحدود إلى الجزائر كان المستعمر في انتظاره لأنه كان يعلم بالأحداث التي حصلت بينه وبين السلطان فتوقع دخوله إلى الجزائر، وفي سنة **1847** استسلم للفرنسيين وسجن بفرنسا ومنها انتقل إلى تركيا ثم إلى دمشق إلى أن توفي سنة **1883**ونقل جثمانه إلى الجزائر بعد الاستقلال.

2.مقاومة أحمد باي (1830-1847)

يعتبر الحاج أحمد باي أخر بايات قسنطينة وقد أجمعت كل المصادر على أنه ابن الحاج محمد الشريف وحفيد الباي أحمد القلي التركي الذي حكم قسنطينة مدة خمسة عشرة عاما ابتداء من عام 1755م [13]. ولد أحمد باي بمدينة قسنطينة1786م وذلك بدار أبويه التي كانت تعرف أنداك بدار «أم النون" التي تقع جنوب غرب قصره.

ينتسب الحاج أحمد باي إلى أسرة كرغليه من بإيلك قسنطينة، أبوه هو محمد الشريف وجده أحمد باي القلي الذي حكم هذا البايلك سنة1799م، أما أمه فهي من أكبر عائلات عرب

الصحراء التي شغلت وظيفة شيخ العرب وهي الحاجة غنية ابنة بن قانة تربى يتيما عن أب قتل خنقا وهو في سن مبكر وبهذا لم يخلف له إخوة [14].

نشأ أحمد باي في بيت أخواله فشب على حياة البداوة وتدرب على القتال، كما اندمج في حياة المدينة والريف وتمرن على الصيد وتثقف الحاج أحمد بثقافة عصره فأخذ من العربية الأدب واللسان ومن التركية الحكم والسلطان مارس الحكم وهو ابن 18 سنة، كما حفظ كتاب الله في سن مبكرة وتعلم في المدرسة التقليدية فحصل على مستوى عال من العلم والتربية.

1.2: مواجهة أحمد باي للاستعمار الفرنسي: يعتبر بايلك الشرق الجزائري من البايليك التي شهدت مقاومة عنيفة ضد الوجود الاستعماري بقيادة الحاج أحمد باي الذي يمثل السلطة التركية بعد حسين داي مثله مثل الإقليم الغربي بقيادة الأمير عبد القادر. فمنذ سنة 1830 إلى غاية سقوط مدينة قسنطينة خاض الباي أحمد عدة معارك مع عدة جبهات سواء جبهة فرنسا أو جبهات أخرى تمثلها شخصيات جزائرية بالإضافة إلى باي تونس.

في صباح يوم14 جوان1830م نزلت القوات الفرنسية في شبه جزيرة سيدي فرج حيث شارك الباي بقواته في المعارك التي قامت هناك وفي معركة سطاوالي، ثم تراجع بعد أن فقد حوالي 200 من رجاله وبعد الاستيلاء على قلعة مولاي الحسن انسحب إلى وادي القليعة ثم عين الرباط شرق العاصمة ثم واصل طريقه نحو قسنطينة بعد أن انضم إليه أكثر من 1600 شخص من الأهالي الفارين من الجيش الفرنسي.

أثناء غياب أحمد باي قام الأتراك بانقلاب ضده بحجة انحيازه للعرب وعينوا مكانه حمود بن شاكر باي عليهم وحين علموا بقدومه أثاروا عليه القبائل المقيمة بضواحي سطيف إلا أنه تمكن من هزيمتهم وحين وصوله تمكن من الدخول إلى عاصمته بمساندة محمد بن الحاج بن قانة الذي بقي وفيا له. بعد ذلك أعادوه أنصاره إلى حكمه وبايعوه من جديد على الجهاد، فتخلص من الأتراك وأعدم المتآمرين عليه.

بعد أن سيطر الباي على الوضع قام بجمع القبائل وكون مجلس شورى ثم شرع في مقاومة الفرنسيين بجيشه المكون من الجزائريين فقط وحصن المدينة ودعا للجهاد [15].

3.2 معركة قسنطينة الأولى1836: بعد تأكد الفرنسيين من مدى خطورة أحمد باي على تواجدهم في السواحل الشرقية أصبح من الضروري مهاجمته والقضاء عليه، مما دفع الحاكم كلوزيل إلى تعيين اليهودي يوسف المملوك بايا على بايلك الشرق في 21جانفي **1836** والذي شجعه كثيرا لشن حملة على مدينة قسنطينة [16].

حشد الفرنسيون قوات ضخمة تقدر بحوالي 8700 جندي في عنابة للقيام بهذه الحملة التي جعلت الجنرال كلوزيل يتطلع لاستعادة مجده ومكانته العسكرية التي قضت عليها مقاومة الأمير عبد القادر بعد أن هون عليه يوسف المملوك سهولة احتلالها.

باشرت فرنسا حملتها على المدينة مستعملة كل أنواع الأسلحة واستمرت المعارك أسبوعا كاملا إلى أن قرر العدو الانسحاب بعد أن تأكد من فشله وأوشكت الذخيرة الحربية أن تنفذ له مخلفا وراءه خسائر كبيرة في الأرواح والمعدات منها سقوط 11 ضابطا فرنسيا وكان لهذه المعركة

وقع كبير في رفع معنويات مجاهدي ومواطني قسنطينة في الوقت الذي أحدثت هزة كبيرة في فرنسا أدت إلى عزل كلوزيل واستدعائه إلى باريس، وعزل من منصبه في 13 يناير 1837 وتعيين الجنرال دمرمون**Damrémont** خلفا له وإعداد حملة ثانية لولا معاهدة التافنة التي أبرمها العدو مع الأمير عبد القادر أدى إلى توقيف القتال بين الطرفين وامتد حتى أخر 1837 .(17)

4.2 معركة قسنطينة الثانية: كان أحمد باي قد أدرك أن الفرنسيين لن يتأخروا في معاودة المحاولة لذلك أخذ احتياطاته ليقاومهم بشدة أكثر في حالة ما إذا قاموا بحملة ثانية فأمر باء صلاح عربات المدفع وإقامة تحصينات جديدة وتقوية التحصينات القديمة وتحصين المدينة بصورة عامة المستطاع لأنهم استفادوا من الأخطاء التي وقعوا فيها في الحملة السابقة. وبدأ الجيش الفرنسي حملة ثانية في بداية أكتوبر 1837 وكان يتكون من ثلاثين ألف مقاتل ويحمل معه36 مدفعا من العيار الثقيل ولذلك خاف أهالي قسنطينة أكثر مما خافوا في المرة السابقة ومع ذلك قاوموا حيث كان الهجوم الثاني أكثر قوة وتنظيما وتكتيكا وبقوات عسكرية كبيرة. بالإضافة إلى المعلومات التي وصلتهم من الخونة استفادوا منها في التوغل إلى المدينة والسيطرة عليها.

انتهت معركة قسنطينة دون أن يحقق ما كان أمله من انتصار لكن روح المقاومة فيه لم تضعف بل قرر مواصلة الجهاد بما بقي لديه من إمكانيات وهي ضئيلة لا تقارن مع إمكانيات

عدوه ومن أجل ذلك رفض النصائح التي تدعوه إلى الاستسلام ولم يتقبل مغادرة البلاد واللجوء إلى إحدى البلدان الإسلامية إنقاذا لحياته وأمواله.

أبى أحمد باي الاستسلام وأصر على مواصلة الجهاد والنضال ضد فرنسا فتوجه إلى الأوراس وبسكرة لتجديد المقاومة بتحريض القبائل وتوحيد صفوفها واعتمد حرب العصابات في مواجهة المراكز العسكرية الفرنسية وظل ينتقل من قبيلة إلى أخرى بين الجبل والصحراء حتى صيف **1848** أين حاصره الفرنسيون بقوات متخصصة في حرب الجبال في معقله في جبال الأوراس فاضطر إلى الاستسلام فعلا في 05 جوان 1848م وتم ترحيله إلى العاصمة لتفرض عليه الإقامة الجبرية إلى غاية وفاته، دفن بزاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي [18].

4.2 علاقة أحمد باي بالأمير عبد القادر: أثرت عدة عوامل على علاقة الأمير عبد القادر وأحمد باي، أدت إلى الوقوف ضد أي احتمال التوافق فيما بينهم حيث نجد أن الأمير ينتمي إلى الطريقة القادرية وينتسب إلى قبيلة بني هاشم العربية الأصيلة وبحكم ثقافته العربية الإسلامية كان ضد ظلم وتعسف رجال البايلك والمتعاونين معهم، حتى انتهى به الأمر إلى عدم الاعتراف بشرعية الحكام الأتراك وعدم التسليم بأحقيتهم في حكم البلاد، فقد اعتبر الحكم التركي انتهى وأن البلاد الجزائرية لم تعد مرتبطة بالدولة العثمانية ،فقد فشل الداي حسين في التصدي للجيش الفرنسي مع الرضوخ لشروطهم، في حين كان يرى الحاج أحمد باي ضرورة المحافظة على سلطة البايلك وبقي يعمل على ربط البلاد الجزائرية

بالدولة العثمانية فقد تمسك بهذا الموقف طيلة مقاومته للفرنسيين لانتمائه لجماعة الكرا غلة وتوليه منصب باي قسنطينة1826م ورغبته في الإبقاء على سلطته وتطلعه لنيل لقب الباشا.

كذلك تجاهل الأمير عبد القادر الحاج أحمد باي الذي لم يتفهم خطورة الوضع في الفترة التي تلت احتلال الجزائر العاصمة لاعتقاده أنه يستطيع أن ينقذ الجهة الشرقية ويحصر الخطر الفرنسي في السواحل والجهات الغربية من مدينة الجزائر لفترة زمنية محدودة، حتى أنه لم يستغل الظروف السياسية لصالحه ولخدمة المقاومة الجزائرية فمن جهة تجاهل كل القرى التي برزت لتصدي الجيوش الفرنسية، ومن جهة أخرى لم يدخل في علاقات سياسية وتحالفات عسكرية مع ولاة طرابلس وبايات تونس لتدعيم مكانته وقطع الطريق أمام المحاولات الفرنسية الرامية إلى عزل الجزائر عن نطاقها المغربي والإسلامي والعثماني[19].

المحاضرة الثالثة: المقاومات الشعبية الأخرى:

لم تحظى الكثير من المقاومات الشعبية نصيبها من الدراسة التاريخية خاصة منها المونوغرافية ومنها ما يشار إليها سطحيا في بعض الكتابات، فمن حيث الإطار الزمني استمرت إلى غاية سنة1916 وعمت أرجاء واسعة من الجزائر وزادت جغرافيا70**%** من التراب الوطني وتناسبت في حراكيتها وتطورها مع الاحتلال والاستعمار فكلما توغل الاستعمار ووقع الاحتلال والاحتكارات المقاومة الشعبية ومجالها الطبيعي والبشري أوسع.

2. مقاومة الز عاطشة 1849م:

قادها الشيخ محمد بوزيان بن إسماعيل من مواليد سنة1799 م ينتسب إلى عرش الذواودة الهلاليين البساكرة والبعض ينسبه لعائلة أرواق الطولقى الشريفة، درس الشيخ بوزيان القرأن الكريم وقضى شبابه في الجزائر العاصمة يدرس العلوم الشرعية في الزوايا. زكان رجلا شجاعا حارب مع الأمير عبد القادر يتمتع بسمعة واسعة بين قبائل الصحراء ومتصوفا ومقدما للطريقة الرحمانية بالواحة ولقد كسب محبة سكان الواحة والزاب لما له من صفات مثالية كما كان شيخ لواحة الزعاطشة حتى سنة1848. اشتهرت بأنها أول ثورة اندلعت بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر أبادت فيها فرنسا كل سكان تلك الواحة وقتل زعيمها هو أولاده.

مرت مقاومة الزعاطشة بثلاث مراحل أساسية هي:

1.مرحلة القوة: في هذه المرحلة بدأت بوصول الفرنسيين إلى الزعاطشة يوم 16جويلية 1849م، تحت قيادة العقيدّ كاربوسياّ حيث قام الجيش الفرنسي بتشدد يد الحصار على الواحات لخنق الثورة وإخمادها في مهدها والقضاء على قائدها الشيخ بوزيان حتى يستتب لهم الأمن بالمنطقة غير أنه فوجئ بصمود الثوار وإلحاق خسائر معتبرة بالجيش الفرنسي مما دفع العقيد كربوسيا إلى سحب قواته.

2.مرحلة حصار الواحة: تم محاصرة كدية المائدة المحاذية لبلدة الزعاطشة في أكتوبر **1949** بآلاف الجنود ثم أعطيت الأوامر للمدفعية بقصف الأسوار لإحداث ثغرة فيها، إلا أن المقاومة

أجبرت القوات الفرنسية على التراجع بعد سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، ثم تمكن الفرنسيون بواسطة المدفعية احتلال الزاوية ورفع العلم على مئذنتها.

ورغم دلك واصل الشيخ بوزيان بطلب المساعدة من القبائل الأخرى واستطاع أن ينفد من الحصار.

3.مرحلة التقهقر والإبادة: في هده المرحلة طلبت المساعدة من الإدارة الاستعمارية المركزية في الجزائر وصدرت الأوامر بالإمدادات إلى المنطقة وأعطيت أوامر باءبادة سكان الواحة بما فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وقطع الأشجار وحرق المنازل ورغم دلك صمد السكان حتى سقطوا على أخرهم. ونسفت دار الشيخ وسقط الشيخ بوزيان شهيدا هو وعائلته وكل السكان.

3. لالة فاطمة نسومر

ولدت لالة فاطمة نسومر بالقبائل العليا شمال شرقي الجزائر، حوالي 1830 بقرية ورجة بلدية أيتب ويوسف حاليا وعين حمام سابقا وتبعد حوالي7 كلم عن عين الحمام شرقا، وتؤكد المصادر التاريخية التي كتبها الفرنسيون في القرن التاسع عشر مثل مقال راندون **Randon** وبيري**Perret** أن فاطمة لالة نسومر ولدت بقرية نورجة ،كما أن الأحاديث الشعبية في بلاد القبائل لاتزال تستخدم عبارة "لالة نورجة" في وصف كل امرأة تريد عزل نفسها عن أفراد أسرتها كونها اتبعت التصوف في زاوية جدها محمد امزيان الورجي بسومر قبل دخولها صفوف المقاومة المسلحة[20].

نشأت لالة فاطمة في أسرة تنتمي في سلوكها الاجتماعي والديني إلى الطريقة الرحمانية فأبوها سيدي محمد بن عيسى مقدم شيخ الطريقة الرحمانية وكانت له مكانة مرموقة بين الأهل وكان يقصده العامو والخاصة لطلب المشورة [21]. أعلنت لالة فاطمة نسومر الحرب على الإستعمار الفرنسي وهي في سن العشرين ودلك سنة 1850 حيث انضمت إلى مقاومة الشريف بوبغلة وتمكنت من صد هجوم قوات الاستعمار الفرنسي على قرية نايت تيراثن وتزعمت المقاومة سنة1854.

قام المستعمر بأسرها سنة 1857 ووضعها في سجن بمنطقة تابلاط بولاية المدية وبعد سبع سنوات في السجن توفيت عام 1863. تم دفنها في مقبرة سيدي عبج الله غير البعيدة عن إقامتها وفي عهد الإستقلال نقلت رفاتها إلى مدينة الجزائر لتدفن بمقبرة العالية في مربع الشهداء وكرد فعل على أعمالها البطولية قام المستعمر بتدمير القرى المساندة لثورتها ومصادرة أراضيهم وفرض عليهم ضريبة حربية ثقيلة [22].

3. مقاومة الشيخ بوعمامة (1881_1908):

هو محمد العربي بن الشيخ ولد بقصر الحمام الفوقاني بمدينة فقيق، انتقل مع أسرته إلى مغرار التحتاني وأنشأ زاويته هناك، وبعد أن أصبح للشيخ أتباع ومؤيدين أعلن الجهاد ضد الإحتلال فانضمت إليه عدة قبائل، وكانت أول مواجهة بين المقاومة والجيش الفرنسي كانت في **27** أفريل **1881** في منطقة سفيسيفة لتتسع إلى كامل منطقة الجنوب الغربي.وفي **19** ماي **1881** دارت معركة مويلاق بين الطرفين وانهزم فيها الجيش الفرنسي. وفي**16** أوت

1881 قصف الجيش الفرنسي ضريح سيدي الشيخ إنتقاما من السكان كما دمر القصور وأحرق مزارع النخيل.

وفي سنة **1889**م أرادت السلطات الفرنسية منح الأمان للشيخ بوعمامة لكنه رفض ذلك ومع بداية القرن العشرين انتقل إلى العيون قرب وجدة في **17** أكتوبر **1908**م وتوفي ودفن بها.

وشكلت ثورة بوعمامة التي استمرت 27سنة قيمة خاصة في مواجهة التوغل الاستعماري في الصحراء الجزائرية ولم تستطع فرنسا فرض الإستعمار إلا بالقوة والتوقيع بين قبائل أولاد سيدي الشيخ.

4.ثورة المقراني والحداد:

اعتبرت ثورة المقراني والحداد الشعبية1871 م من أعنف الثورات وأكثرها اتساعا وشمولية وتأثيرا بعد مقاومة الأمير عبد القدر المنظمة رغم ارتباطها بعائلة المقراني إلا أن أحداثها تعدتها لتشمل أغلب مناطق الجزائر الشرقية والوسطى فقد مثلت هيجان شعبي تلاحمت خلالها مختلف الأعراش مع عائلة المقرانيين وحشمها وما أن حلت سنة1871 حتى كانت موجة التذمر تسري في الأوساط الشعبية من جديد.

وعندما تدهورت الأوضاع بالشرق الجزائري طلب الشيخ محمد المقراني من السلطات الفرنسية أن تقبل استقالته من منصبه بصفته باشاغا لكن السلطات الفرنسية رفضت طلب

استقالته يوم 09مارس1871، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها مع التعهد بأن يظل مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته إلى أن يرد له الجواب بالقبول أو الرفض فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحدي له وإهانة بالغة فأقدم على إعلان الثورة[23].

وخاض المقراني عدة معارك كان فيها النصر حليفه ومن بينها:

- معركة بجاية17 ماي1871 ضد قوات الجنرال سوسي.
- معركة بن منصور يوم 25ماي ضد قوات سيريز.
- معركة بوعساكر بأولاد داود في 19جوان1871.
- معركة تازمالت ضد الجيش الفرنسي، ومعركة جعافرة يوم20جويلية.

زكان إعلان الشيخ الحداد أيضا الجهاد ضد المستعمر الإثر البالغ في هذه العمليات التي زادت وتيرتها بعد وفاة المقراني إذ انطلق السكان في ثورة عارمة اشتركت فيها جميع شرائح الشعب. وفي 05ماي1871 وقع شهيدا برصاص العدو غدرا ، وفي سنة 1874 وعلى الضفة اليمنى لواد سفلات وضع الكولونيل ترواملت نصبا تذكاريا نقش عليه هنا سقط باشا أغا مجانة الحاج أحمد المقراني قائد الإنتفاضة سقط ميتا برصاص الفرقة الرابعة للزواوة.

والجدول التالي يبين الإطار العام للمقاومات الشعبية في الجزائر واستمراريتها

اسم المقاومة وقائدها	إطارها الزماني	المناطق
ثورة الأمير عبد القادر الطريقة القادرية	22 نوفمبر 1832 إلى 23 ديسمبر 1847	التيطري، سبدو، الزيبان، بسكرة، الصحراء، مليانة، معسكر تلمسان
مقاومة أحمد باي	1937-1948	قسنطينة، بايلك الشرق.
مقاومة بومعزة محمد بن عبد الله الملقب بومعزة	1845-1847	الظهرة، الونشريس، مستغانم، الحضنة أولاد رياح..
مقاومة الزعاطشة بوزيان الشريف بوعمار.	1848-1849	الأوراس، الزيبان، الز عاطشة، بسكرة بوسعادة.

مقاومة الأغواط وتوغرت الشريف محمد بن عبد الله بن سليمان	1852-1854	الأغواط، توغرت، تيارت غرداية.
ثورة القبائل	1851-1857	منطقة القبائل، بجاية، تيزي وزو، البويرة، بومرداس بني ايراثن، بن عيسى أيت تاوريت.
ثورة الأوراس محمد بن عبد الله	1858	الأوراس، الوادي الكبير، خنشلة، عين البيضاء، بسكرة.
ثورة بني سناسن	1859	بني سناسن، الغزوات، تلمسان.
ثورة أولاد سيد الشيخ سليمان بن حمزة، معمر بن الشيخ	1864-1880	واحة البيض سيدي الشيخ،جبل عمور ،صور الغزلان، تيارت،فرندة،سعيدة.

بن طيب.زاوية أولاد سيد الشيخ.		
ثورة جنود الصبايحية	1871	سوق أهراس، القالة
ثورة أولاد عبدون	1871	قبيلة أولاد عبدون الميلية
انتفاضة المقراني والحداد المقراني الشيخ الحداد، بوزراق الزاوية الرحمانية.	1872-1871	برج بوعريريج، العلمة، سطيف، البويرة، تيزي وزو، بجاية بومرداس.
مقاومة العمري الشيخ محمد بن يحي بن عياش	1876	واحة العمري، الزيبان، قبيلة بوعزريد.
ثورة الأوراس حمد أمزيان بن عبد الرحمن	1879-1876	الأوراس أولاد تالة أولاد داود بني بوسليمان، خنشلة، عين البيضاء بسكرة.

مقاومة بوعمامة بن عربي بن تاج السنوسية، الطيبية، الكرزازية.	1881-1883	عين الصفراء، تيارت، فرندة، سعيدة عين صالح، توات، قورارة، كرزاز.
انتفاضة مسيردة الشيخ الخضير محمد	1890	مسيرة، مغنية، تلمسان، لعشاش، جبالة، ندرومة، سواحلية الغزوات.
ثورة عين التركي يعقوب بن الحاج	1901	مليانة، شرشال، تيبازة، البليدة، الحجوط، تنس
انتفاضة باتنة الشيخ عبد السلام.	1902	باتنة، خنشلة، بسكرة، بريكة، سطيف، مروانة ميزاب.
انتفاضة عين بسام	1906	عين بسام
ثورة بني شقران	1914	بني شقران، بار يغو(المحمدية)، معسكر هاشم

الشيخ بن علي بن النوى		
مقاومة الصحراء أحمد سلطان الشيخ عبد السلام	1916-1906	ميزاب ورقلة، القطارة، الهقار، جانيت، تندوف.
انتفاضة الأوراس بن علي بن نوى الشيخ مقدم زغان	1917-1916	عين مليلة، باتنة، عين فكرون، خنشلة، بريكة،مروانة،عين توتة.

المصدر: الجدول معد من طرف الأستاذة.

المحاضرة الرابعة: سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر

على إثر سقوط حكم نابليون الثالث في 04 سبتمبر 1870 م انتقلت السلطة من أيدي المدنيين وقامت الجمهورية الثالثة. وقد أتاح هذا الحادث للمستوطنين الأوروبيين القائمين على النظام العسكري الإمبراطوري فرصة نادرة لفرض سيطرتهم وسلطتهم الكاملة على الجزائر، وقد ركزت السياسة الاستعمارية في هذه المرحلة على وجه الخصوص على عدم تمكين الشعب من الوقوف على قدميه مرة أخرى عن طريق إخضاعه لقوانين استثنائية لا يمكن وصفها وليس لها ما يماثلها في أية مجتمع متحضر، حيث كان الإعلان عنها انتصارا للمستوطنين وشرعوا في تطبيق مشروع راندوا الذي صدر على شكل مرسوم يوم29 مارس1871م والذي نص على ما يلي:

1-تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني وجنوبي عسكري.

2-يحكم الإقليمين حاكم مدني واسع السلطات يخضع لوزير الداخلية.

3-إنشاء مجالس بلدية وعمالة وفق ما هو موجود في فرنسا.

4-انتخاب نواب في البرلمان الفرنسي وثلاثة في مجلس الشيوخ من المستوطنين الأوروبيين.

5-إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم.

فقد بلغت السياسة الاستعمارية الفرنسية ذروتها من خلال سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة وقد عمل زعماء حكومة باريس الجدد على تجريد فريق العسكريين بالجزائر من سلطتهم باء صدار قرار أكتوبر 1870 الذي يقضي بتعيين حاكم عام للجزائر وأعطوا لمنصب الحاكم العام حق تنسيق الأمور مع الوزارات المتخصصة في باريس، وكان الحاكم العام أو المسير الفرنسي يحكم البلديات المختلطة وتساعده لجنة مؤلفة من منتخبين فرنسيين وبعض المساعدين من الأهالي المعينين والسلطة الحقيقية كانت بين أيدي القياد الذين يتم اختيارهم حسب مرونتهم ولا يطلب منهم أي كفاءة إدارية.

وبالتالي أصبحت الجزائر خاضعة لهيمنة عناصر الحاكم العام المدني الذين حاولوا استغلال إهمال الحكومة الفرنسية للوضع وسعوا من أجل الحصول على المزيد من الامتيازات معتمدين في ذلك على دعم وضغط ممثليهم داخل البرلمان [24].

وقد سعى المستعمر الفرنسي إلى تحقيق أهداف تتمثل في إدماج المجتمع الجزائري وفرنسته ونشر المسيحية والقضاء على كل مقومات الهوية العربية الإسلامية، ومن مظاهر هذه السياسة نجد:

2. سياسة الاستبطان:

عرفت الجزائر سنة **1830**م بتوقيع معاهدة الاستسلام تدفقا واسعا من الفرنسيين وكذا بعض الشعوب الأوربية خاصة بعد تشجيع فرنسا للهجرة وبدلك تكوين مجتمع يكون قادرا على السيطرة اجتماعيا وجعل المجتمع الجزائري خاضعا لإرادتها فيسهل التحكم فيه.

وقد عرفت عملية استقرار المستوطنين في الجزائر أربعة مراحل:

المرحلة الأولى (1830_1851): في هذه المرحلة عرفت الهجرة الأوربية تطورا سريعا وبصورة جدية خاصة مع بداية تحول المنشأت العمرانية بالعاصمة إلى الطابع الأوربي.

فقامت فرنسا باءرسال الألاف من المعمرين للتخلص من البطالين والمتمردين في جوان **1848** وهو ما أدى بدوره إلى تضاعف عددهم **1849_1850** حيث شهدت الجزائر قدوم **20500** مهاجر جديد [25].

فقامت باستيلاء الأراضي الدولة والأوقاف والأهالي ودلك بموجب مراسيم صدرت، أهمها مرسوم سنة **1845** الدي ينص عل حق السلطات الفرنسية مصادرة أراضي القبائل الماضية ضد سياسة الاستيطان وبهذا تم الاستيلاء على معظم الأراضي الجزائرية الخصبة.

المرحلة الثانية1851_1872:

مرحلة تزايد فيها عدد المهاجرين ومن المشاريع الاستعمارية التي ظهرت كشق الطرق ومشاريع السكة الحديدية وفتح الموانئ وبناء العمارات على الطراز الأوربي.

المرحلة الثالثة(1872 _1900) :

بدأ معظم المهاجرين ينصهرون في المجتمع الفرنسي بعد أن تحصلوا على حق التجنس بالجنسية الفرنسية لكل الأطفال الأوربيون المولودون بالجزائر دون شروط أو قيد.

المرحلة الرابعة (1901 _ 1948): هي الفترة الممتدة طيلة القرن العشرين إلى غاية اندلاع الثورة وشهدت أكثر من 80000 شخص أوروبي [26].

وعرفت الهجرة خلالها تدفق كبير للمهاجرين بالرغم من حدوث الحربين العالميتين.

2. أشكال التنظيم الإداري:

استمر الحكم العسكري في الجزائر إلى غاية مارس **1870**، حيث تم التصويت على إقامة النظام المدني وطبق في مارس **1871** وقد تضمن أشكالا:

العمالات والبلديات: وقد تضمنت عمالة وهران_الجزائر_قسنطينة ويقطنها المستوطنون وتنقسم كل عمالة إلى دوائر وبلديات وهي أنواع:

بلديات كاملة الصلاحيات تقع في مدن الشمال وتسكنها أغلبية أوربية وتشبه بلديات فرنسا وبلغ عددها سنة**1881** حوالي**196** بلدية.

بلديات مختلطة: يقطنها أغلبية جزائرية ذات قوانين عسكرية وأقلية أوربية ذات قوانين مدنية بلغ عددها**77** بلدية سنة **1881**.

المناطق العسكرية شملت المناطق الجنوبية وتسيرها المكاتب العربية.

3.سياسة التنصير: اتخذت فرنسا عدة إجراءات لمحو الشخصية الجزائرية وتجهيل الشعب وتنصيره ولتحقيق دلك عملت فرنسا ضد دخولها لاستيلاء على الأوقاف الإسلامية باعتبارها

المورد الأساسي للنشاطات الدينية والتعليمية، ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية عدة قرارات ومراسيم تعمل تدريجيا على تصفية أملاك الأحباس من مساجد ومساكن وبساتين وأراضي في مختلف المناطق وإدخالها في نطاق التعامل التجاري كي يسهل على الأوربيين امتلاكها ، كما أصدرت السلطات الفرنسية مرسوم يحدد ملكية الدولة ليسمح لها باستيلاء على الأملاك وفي نفس السنة أصدر كلوزيل قرارا يسمح لها بانتقال الأحباس إلى المعمرين الأوربيين.

وفيما يخص ميدان التعليم فقد عملت فرنسا على التجهيل والأمية فقد قضى الاستعمار على معظم المعاهد الإسلامية والمكتبات التي كانت موجودة في العهد التركي وحولوها إلى مدارس فرنسية ونتيجة لدلك وصلت نسبة الأمية إلى تسعة وتسعون بالمائة **99%** بين النساء ونسبة خمسة وتسعين **95%** بالنسبة للرجال.

4.سياسة الفرنسة:

بعد عمل الإدارة الفرنسية على ضرب التعليم العربي واعتماد سياسة التجهيل شرعت فرنسا على نشر التعليم الفرنسي فقامت بإنشاء بعض المدارس الابتدائية الفرنسية الإسلامية بقسم واحد و لا يتوفر على التجهيزات الازمة خاصة بعد صدور مرسوم **1850** نص على إنشاء مدارس لأبناء الجزائريين بلغ عددها حوالي ستة وثلاثون مدرسة عام **1870** وقد كانت تدرس العربية في الصباح والفرنسية في المساء بعدد قليل من الأطفال، كما كانت لغة

التعليم بها ومناهجها فرنسية يرتكز على تاريخ وجغرافية فرنسا [27]. وفي سنة**1882** صدر قرار يقضي بتسمية الشوارع والساحات الجزائرية بأسماء حكام

وجنرالات فرنسا وأنشأت مصالح الحالة المدنية التي أدت إلى فرض بطاقة التعريف وقاموا بتشويه الشخصية الجزائرية لمنحهم أسماء رغما عنهم كانت في أغلب الأحيان مهينة [28].

القوانين الردعية التي فرضتها الجمهورية الفرنسية الثالثة:

لقد أصدرت الجمهورية الفرنسية الثالثة سلسلة من القوانين الإدارية قصدت بها إرهاب الشعب وإحكام سيطرتها على الجزائر وإدماجها في فرنسا ومن أهم تلك القوانين والمراسيم نجد:

مرسوم 04أكتوبر1870: الذي منح المستوطنين ستة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية وهو عدد يفوق ما يخولهم إياه قانون الانتخاب.

المرسوم الصادر يوم 08 أكتوبر 1870: والخاص بتوسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية التي كانت غير خاضعة للحكم المدني.

المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870م: والذي أنشئ بموجبه منصب الحاكم العام المدني الذي يتحكم بثلاث ولايات بالجزائر ويتراسل مع وزراء فرنسا (ليس وزراء الحرب كما كان الحال سابق).

مرسوم كريميو Gremieus **الصادر في24 أكتوبر1870:** نص على منح الجنسية الفرنسية لليهود مع احتفاظهم بالأحوال الشخصية، وجاء هذا القانون نتيجة ثمرة جهود

طويلة انطلاقا من أربعينيات القرن19 م وبقيت نقطتها الحاسمة عند اشتعال الحرب الألمانية– الفرنسية في 1870م.

الظروف التي أصدر فيها مرسوم كريميو هي ظروف حرب واضطرابات وغموض ومؤتمرات سياسية غير بريئة مازال يكتنفها الغموض، كما قوبل هذا المرسوم بنقمة شعبية ومعارضة سياسية واسعة كادت تحدث أزمة سياسية كبيرة بفرنسا وهذا معناه أن أحداث وتحركات غير عادية سبقت وتلت ميلاد مرسوم كريميو[29]

ومن ضمن الأحكام التي نص عليها القرار مايلي:

- إقامة نظام مدني في الجزائر يهدف إلى إلحاق هذا البلد العربي الإسلامي بفرنسا عن طريق القوة العسكرية وجعله جزء لا يتجزأ منها رغم رفض سكانها الأصليين لهذا الإجراء.
- تعيين حاكم عام مدني للجزائر تابع لوزارة الداخلية الفرنسية يعوض الحاكم العام الفرنسي (للجزائر) الذي كان تابعا للوزارة الحربية الفرنسية.
- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن عقيدتهم الدينية.

نص قانون كريميو[30].

يمنح: الأهالي الإسرائيليون صفة المواطنة الفرنسية وبناء عليه فاءنه يتم بمقتضى هذا القرار تسيير أحوالهم الشخصية والقانونية وفق ما يقتضيه القانون الفرنسي مع الاحتفاظ بجميع حقوقهم التي اكتسبوها من قبل.

. تلغى كافة الأحكام التشريعية والمراسيم والتنظيمات والأوامر المخالفة لهذا القرار.

. حرر بمدينة تور في 24 أكتوبر 1870.

المرسوم الصادر يوم10 نوفمبر1870م: الذي يسمح للمعمرين الأوروبيين أن يعينوا الولاة في المناطق التي تخضع للحكم العسكري أي يتحكم المدنيين في المسؤولين العسكريين.

المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر1870: الذي يسمح للمستوطنين الأوروبيين أن يوسعوا نفوذهم في المناطق التي يسكنها المسلمون الجزائريون والتي تديرها شخصيات جزائرية معينة من طرف فرنسا وكذلك إلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني.

المرسوم الصادر يوم 29مارس 1871: الذي نص على تعيين حاكم عام مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي.

المرسوم الصادر يوم31 مارس 1871: لم تكن فكرة حجز أملاك القبائل الثائرة بالأمر الجديد، فقد نص عليها الأمر الصادر في 31 أكتوبر1845م وتبناها **Alexis Lambert** ،محافظ الجمهورية بموجب مرسوم 31 مارس 1871 والذي نص على حجز الممتلكات الجماعية الخاصة، حيث توصل المجلس الوطني في 21 جوان إلى تبني اقتراح نص على تخصيص 100.000 هكتار لفائدة سكان منطقتي الألزس واللوريين الراغبين في الرحيل إلى الجزائر والإقامة فيها.

قانون15 سبتمبر1871: يقضي بأن يكون في حوزة كل مهاجر فرنسي إلى الجزائر ما يعادل 5000 فرنك فرنسي على أ، تتكفل الدولة الفرنسية بنقلهم على حسابها الخاص وتشييد القرى والمدارس والبلديات في الأماكن التي يستقرون فيها.

قوانين 21 جويلية و04 سبتمبر1871: التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين ما قدره 100 ألف هكتار دون ضرائب.

مرسوم 06 أكتوبر1871: الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين للاستفادة من القوانين السابقة.

مرسوم 07 أكتوبر1871: الذي حمل إمضاء رئيس وزراء فرنسا تيار **THIERS**، ونشر في الجريدة الرسمية يوم 10أكتوبر1871م وبذلك تم إدماج يهود الجزائر نهائيا في المجموعة الفرنسية بهدف تعويد الاستعمار الفرنسي وإحكام قبضته على الشعب الجزائري.

قانون فارني **Varnier** المعروف بقانون المستوطنين: صدر في 26 جويلية1873 ونص على اخضاع الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي بإلغاء جميع القوانين العقارية القائمة على الشريعة الإسلامية أو العرف المحلي نهائيا وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد وإعادة التأكيد على حيازة الجزائريين على عقد الملكية والاعتراف لهم بملكيتها وقد استهدف المشرعون الفرنسيون بذلك إزالة ما تبقى من العقبات التي تحول دون انتقال الأراضي إلى المستوطنين وتسهيله بالشراء ومختلف المساومات.

قانون الأهالي 1881: جاءت هذه القوانين لتكريس ما كان موجودا سابقا، ففي 1881 م اكتسبت السلطة القضائية أي اللجان التأديبية الصفة الشرعية المطلقة عندما نص عليها في شكل قانون تحت اسم قانون الأهالي وهي تعني بالفرنسية**L'indigénat** ومعناه الحقيقي الأهلي صاحب البلاد الحقيقي أما في المصطلحات الفرنسية فقد أصبح مرادف لمفردات الاحتقار وأطلق اللفظ على الأهالي من سكان الجزائر دون غيرهم من المستوطنين الفرنسيين الأوروبيين.

وقانون الأهالي هو مجموعة من العقوبات الجماعية التي بقيت حتى **1927**م وشملت المسؤولية الجماعية عن المنح، حق السجن دون محاكمة اجبارية رخصة المرور للتنقل. استخدمتها الإدارة الفرنسية كأهم أساليب التحكم بغية فرض هيمنتها على الجزائر والجزائريون تحت غطاء فرض النظام العام وأطلقت عليه نظام الأندجينا.

وقد كان لهذا القانون امتيازات ممنوحة لمختلف ممثلي السلطة الفرنسية بالجزائر تمارس بموجبها اضطهاد وقمع الجزائريين الرافضين لسلطتها إذ أنه خول للحاكم العام الفرنسي بالجزائر حق التوقيع على العقوبات على الأهالي دون محاكمتهم سواء بالسجن أو التغريم. كما يخول للسلطات الإدارية حق اعتقال الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون صدور حكم قضائي ينص على ذلك، ويفرض مبدأ المسؤولية الجماعية على الجزائريين عقب حصول حادث في أي مكان ويعاقبون بصفة جماعية. بالإضافة إلى منع الأهالي من التنقل بين الأقاليم إلا بعد حيازة رخصة للتنقل[31].وكان هذا القانون الصادر عن السلطات الفرنسية قرارا استثنائيا تعسفيا وينظر للجزائريين على أنهم جنس مختلف يلزم التشديد عليه واخضاعه لسلطة قمعية بيد الحكام الإداريين وظلوا على هذه الحالة الاستثنائية إلى غاية عشية نهاية الحرب العالمية الثانية وبقي حيز التنفيذ إلى غاية07 مارس1944م.

مرسوم 26 أوت1881: الذي جعل جميع المصالح الإدارية في الجزائر ملحقة بباريس وهكذا أصبح دور الحاكم العام شكليا حيث يقوم بنقل الأوامر من باريس إلى الجزائر

قانون 10 سبتمبر1885 م: فرار يحرم على القضاة المسلمين النظر في قضايا العقارات والملكية وجعل ذلك من اختصاص قضاة الصلح الفرنسيين.

قانون 18 أفريل1887: أتى هذا القانون لبيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين بدون شرط الإقامة فيها.

قانون1889م: تقرر بموجبه منح الجنسية الفرنسية بثقة جماعية إلى جميع أبناء الجاليات الأوربية المقيمة في الجزائر.

قانون1896م: بموجبه اخضعت كل المحاكم الشرعية الإسلامية للولي العام وعملت الإدارة الاستعمارية على اسناد وظائف القضاء الإسلامي إلى عملاء عديمي الثقافة والمعرفة بل وحتى الأخلاق الحسنة.

قانون 19 ديسمبر1900م: قرار يخول المستوطنين صلاحيات واسعة في حكم الجزائر وذلك بمنح الجزائر ميزانية مالية مستقلة وإنشاء المجلس المالي وهو بمثابة برلمان مستقل يشرف على سن القوانين التي تدير شؤون الجزائر ويحوز المستوطنون الأغلبية المطلقة فيه حيث لا يمثل المسلمون الجزائريون سوى ثلث المقاعد والتنصيب في هذه المقاعد يتم بالتعيين وبذلك أصبحت سياسة الإدارة الفرنسية تعتمد على إظهار مشاركة الجزائريين في إدارة بلادهم.

قانون المحاكم الردعية: تعتبر من المراسيم التي ميزت بداية القرن العشرين حيث ظهرت هذه المحاكم حسب المرسومين البارزين بتاريخ 29مارس1902 وتم تعديلها بمرسوم أخر بتاريخ09أوت1903م، وثبتت هذه المراسيم المخالفة للقانون الفرنسي نهائيا بتاريخ 13مارس 1904م [31]. وجاءت هذه المحاكم بطلب من المجالس المالية والمفوضين الماليين الأوروبيين لإنشاء هذه المحاكم للأهالي دون غيرهم وعرفت بالمحاكم الزجرية وذلك عوضا عن المحاكم من الدرجة الأولى العادية حيث يرأسها شيخ البلدية وأحد

ممثلي الإدارة بدلا من قضاة الصلح[32]، حيث جاءت هذه المحاكم نتيجة أحداث انتفاضتي عين الترك وعين بسام مما دفع بالسياسيين الفرنسيين بالضغط على هيئة التشريع لإصدار هذا القانون 1902م المتضمن إنشاء المحاكم الردعية[33].

قانون1904م: الذي يمنع شرح القرأن بل يقتصر على تحفيظه وبرخصة من الإدارة كما يمنع تدريس التاريخ والجغرافيا الجزائرية.

منشور جونار 1906م: صدر إثر صورة عين بسام عن الحاكم العام جونار وأرسله إلى ولاة الولايات الثلاثة وأمرهم باغلاق مقاهي الجزائريين المشبوهين وأن يمنعوا المهرجانات في المناطق المشبوه فيها وأن تسحب رخصة حمل السلاح ويسجن أي جزائري مشكوك فيه.

قرار جونار1908م: قضى منع الجزائريين من الحج إلى البقاع المقدسة بحجة انتشار مرض الطاعون بتلك البقاع ولم يكن هناك طاعون بل خسي من تأثر الجزائريين بأحداث الشرق.

مرسوم 31 جانفي و03 فيفري1912: بموجبه تقرر تجنيد الشبان الجزائريين التي تتراوح أعمارهم بين 19و20سنة وذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم الحقوق السياسية التي تصحب عادة أداء الواجب العسكري.

هذه ومراسيم أخرى كان هدفها زعزعة وإلغاء الأحكام الشرعية لصالح أحكامها الوضعية والقضاء على الهوية الجزائرية المسلمة.

ويمكن استخلاص مجموعة من الأثار السلبية التي خلفتها تلك القوانين وأخرى على المجتمع الجزائري ومنها نجد:

– انتشار الفقر بين الجزائريين خاصة سكان الريف بحكم ارتباطهم بالأرض والفلاحة التي هي مصدر رزقهم وعيشهم لأن الضرائب والقوانين جعلتهم عمال أجراء لدى الأوربيين بعد سلبهم الأراضي الخصبة ومصادرة أراضيهم فوجد الفلاح نفسه فقد أعز ما يملك ألا وهو الأرض التي كانت مصدر رزقه ورزق عائلته.

– فرضت الإدارة الفرنسية الضرائب كوسيلة لإضعاف وتفقير الجزائريين وهو ما أدى إلى إحداث اختلالات داخل المجتمع وأصبحت الضرائب العربية الوسيلة المثلى في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين.

– سعت فرنسا من أجل القضاء على الهوية الوطنية الجزائرية انطلاقا من القوانين التي سنتها والتي أرادت تطبيقها بغية دمج المجتمع الجزائري المسلم بالأوروبي المسيحي من خلال محاولتها فرض التجنس على الجزائريين لهذا نجد نوعين وهما:

1.جزائريون تخلوا عن شخصيتهم الوطنية وطلبوا الجنسية الفرنسية وأصبحوا مواطنين فرنسيين.

2. جزائريون ويشكلون الأغلبية تمسكوا بشخصيتهم الوطنية ورفضوا الجنسية الفرنسية وبالتالي اعتبرهم القانون الفرنسي مجرد أهالي.

المحاضرة الخامسة: أوضاع الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى(1914-1981).

مع حلول صائفة عام 1914م شهد العالم كله أحداثا خطيرة أثرت تأثيرا كبيرا على العالم بأسره، فقد شهدت أوروبا خلال العقديين الأخيرين من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ظهور قوى جديدة راحت تبحث لها عن موضع قدم وسط القوى الاستعمارية التقليدية إنجلترا وفرنسا ، ولم يكن أمام هذه القوى الجديدة الطامحة للحصول على مستعمرات جديدة وزيادة توسعها سوى الدخول في حلبة المنافسة الشرسة و لذلك لم يكن نشوب الحرب العالمية الأولى أمرا مفاجئا فقد كان معظم الساسة الأوربيين وكذلك الرأي العام الأوروبي يتوقعون نشوبها بين لحظة وأخرى ذلك أن النزاعات بين الدول الكبرى التي ترجع أساسها إلى أسباب وخلافات عميقة قد دفعت بها للتصادم وخوض غمار الحرب. وعلى الرغم من أن الدول المشاركة في الحرب ظلت الدول الأوروبية العظمى (بريطانيا، فرنسا، روسيا، وألمانيا)، كانت في صراع طوال سنوات عديدة ودخلت كل منها في تنافس بهدف السيطرة على مناطق واسعة من العالم إلا أن الحرب دارت على أراضي ثلاث قارات وفي البحار المحيطة بها وعلى عدة جبهات.

2. مساهمة الجزائريين في الحرب العالمية الأولى:

حتمت الحرب العالمية الأولى على السلطة الفرنسية اتخاذ إجراءات معينة بغرض تجنيد أكبر عدد ممكن من الجزائريين في هده الحرب سواء كانوا جنودا أو عمالا فبالرغم من أنها ادعت الهدوء والاستقرار إلا أن الواقع مخالف لدلك تماما.

في**7** سبتمبر **1916** أمرت فرنسا بتجنيد الجزائريين اجباريا دون إعطاء أهمية للشروط التي نص عليها قانون التجنيد واستحدثت فرق المساعدة غير المقررة سنة **1912** كما وسع إلزامية الخدمة في إطار الاحتياط لتشمل جميع الأهالي حتى لغير المعنيين بالخدمة كما أصدرت في عام **1917** عدة قوانين منها مرسوم **25**جانفي **1917** الذي شجع على تكثيف التجنيد وتجهيز فرق إضافية في شمال إفريقيا للاحتياط.

لم يفت الجزائريين الدين أجبروا على الخدمة العسكرية أنهم شاركوا في انتصار فرنسا وحلفائها على الألمان في ظرف أربع سنوات عبر البحر أكثر من نصف مليون منهم من كانوا جنودا ومنهم من كانوا عمالا في المعامل الفرنسية وفي ساحات المعارك وكانت خسائر الجزائريين كبيرة من النفس وخيرات البلاد من أجل الحصول على بعض الحقوق.

فمند اندلاع الحرب عملت فرنسا على استغلال الطاقات البشرية من أجل تسخيرها في حربها مع ألمان زيادة على التجنيد الإجباري والمشاركة في الصفوف الأولى قامت فرنسا بإنشاء مصانع السلاح ونقص اليد العاملة والحاجة إلى العمال لحفر الخنادق سمح باستغلال اليد العاملة من المستعمرات وبدأت السلطات الاستعمارية بالتوظيف من طرف الإدارة والخواص وهكذا استطاعت استقدام عشرات الألاف من الجزائريين.

وفي جوان **1915** تم تشغيل ألاف الفلاحين الجزائريين وارسالهم إلى فرنسا للمشاركة في موسم الحصاد، وفي **14** سبتمبر **1916**صدر قانون جديد يفرض التجنيد على العمال وبموجب هدا المرسوم تم إنشاء مصلحة عمال المستعمرات وأصبحت فرنسا خلال الحرب

تفرض الهجرة على العمال وتقوم بالبحث عنهم في الأماكن النائية بعد إلغاء المرسوم المقيد للهجرة.

كما عملت فرنسا على استغلال الموارد الاقتصادية ، فبعد إعلان عن التعبئة العامة في الجزائر من أجل دعم المجهود الحربي الفرنسي لخوض الحرب والدي أوجب على الجزائر تزويدها بكل ما تملك من خيرات حيث أمرت الحكومة الفرنسية تكثيف زراعة الحبوب باعتبار الحبوب الزراعية مادة أساسية، فقد خلف الهجوم الألماني على فرنسا من الشمال وحوض باريس خلال فترة الحصاد دون جمعه والدي أحدث نقصا ولسد النقص فرضت فرنسا على الجزائر تزويدها بالحبوب حيث أرسل إليها القناطير المقنطرة، فأثر ذلك التصدير المبالغ فيه على وضعية الجزائر الاقتصادية.

كما أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يقضي باحتكار شراء كل ما وجد في الجزائر من قمح وشعير وفرينة وعدم مراعاة ما سوف يتعرض له الأهالي من جوع نتيجة نقص الغداء ومما زاد من تدهور الأوضاع هو المنتوج الكارثي لسنة **1917**.

كما كان لتتقلص المبادلات التجارية البحرية بين الجزائر وفرنسا مند اندلاع الحرب أثر بليغ ودلك بسبب استغلال معظم السفن التي كانت تملكها شركات الملاحة البحرية لنقل القوات إو الإمداد بالتموين فتراكمت المنتجات الموجهة للتصدير كما فرض على الجزائر تدعيمها بالمواد والثروة الحيوانية. وبهذا أصبحت الجزائر الممول الرئيس للجيش الفرنسي بكل ما تملكه من موارد مادية وبشرية.

3. ثورات الجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى

عبر الجزائريون عن رفضهم للتجنيد العسكري الإجباري وإقحامهم في الحرب العالمية الأولى لتصدي لسياسة الاحتلال الفرنسي وذلك بشتى الطرق وخاصة اشتعال المقاومة في في عدة مناطق قد زعزعت كيانه ومنها نذكر:

1. **ثورة بني شقران1914م:** شرعت الإدارة الفرنسية سنة 1914م في إعداد قوائم المجندين للتعبئة العامة فبذأت الأمور تتدهور وأخذ الغضب يعم السكان في مختلف المناطق وأعلن زعماء الأعراض رفضهم لسياسة تجنيد أبنائهم [36]. واجتمع سكان بني شقران واتفقوا على معارضة التجنيد الإجباري وكتبوا عريضة تعهدوا فيها بعدم تسليم أبنائهم للتجنيد وإعلان الجهاد إذا لزم الأمر زعلى كل عرش تهاجمه القوات الفرنسية [37].

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى قررت سلطات الاحتلال الإسراع في تطبيق التجنيد الإجباري ففي سبتمبر قررت تجنيد دفعة 1915 وقررت تقديم تاريخ التجنيد ورفعت عدد هذه الدفعة من 2500 إلى 10.000 جنديا.

وفي 14 أكتوبر دارت حواد الانتفاضة حيث هاجم الثوار وحدات الجيش الفرنسي وقتلوا عددا من الجنود مما جعل سلطة الاحتلال تلغي خطة التجنيد وعمدت إلى استعمال قمع قوي ومبالغ فيه، وهكذا انتهت الانتفاضة باعتقال عدد من السكان وتم

تقديم 42 منهم للمحاكمة وصدرت في حق جزء منهم أحكام قاسية وفرضت على أعراش بني شقران عقوبات جماعية [38].

2. **ثورة الأوراس 1916-1917:** عرفت أحداث الحرب العالمية الأولى في سنة 1916م منعرجا خطيرا لم يكن في صالح فرنسا مما جعلها تقوم بإقحام أبناء الجزائر بصفة خاصة وبلدان شمال افريقيا في المعركة الحاسمة ففرض التجنيد الإجباري على الشباب الجزائريين وشدد عليهم الخناق بحمل السلاح بالنسبة للقادرين وتسخير الغير مقبولين في التجنيد بالعمل في المصانع الفرنسية للنهوض بالاقتصاد الفرنسي وهذان العاملان يعتبران من الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة في منطقة الأوراس+ اندلعت الثورة في سبتمبر 1916م وكان موقعها الأول مدينة بريكة ثم انتشرت إلى بقية إقليم الأوراس، فتم تحطيم مراكز العدو وتخريب المؤسسات العامة ووجهت ضرباتهم ضد الإداريين الفرنسيون فتلقت الثورة دعما من الشعب الذي زاد من حدتها وخاصة زعماء الدين المرابطين حيث شبه الكتاب الفرنسيين هذه الوحدة بالتعاون والتكاثف الذي وقع في ثورة[39] 1871.

وكانت هجومات المجاهدين تستهدف المحتل وهذا ما جعل الحاكم العام بالجزائر يبلغ الحكومة الفرنسية بأن سكان جنوب قسنطينة رفضوا التجنيد الإجباري وقاوموه منذ شهر سبتمبر السابق وأن قافلة عسكرية صغيرة أرسلت إلى بريكة لمواجهة الأحداث واضطرت أن تنسحب بسبب هيجان السكان. ولم تجد قوات الاستعمار ما

تبرر به عجزها أمام الثوار سوى الضعف العددي للقوات العسكرية المتمركزة في بسكرة.

وقد ردت السلطات الاستعمارية على هذه الثورة بالعنف والقسوة والشدة كعادتها وكلفت ألاف الجنود بإخمادها وخنق دائرتها التي بدأت تتسع وصرح الوزير الفرنسي أنداك "أنه يجب أن نظهر للأهالي قوتنا العسكرية الكفأة"، وانتهت حوادث هذه الثورة مع نهاية شهر أفريل وبداية شهر ماي1917م.

ثورة التوارق: أخضعت صحراء التوارق للاحتلال الفرنسي منذ بداية القرن العشرين ووجدوا فرصتهم في الحرب العالمية الأولى ليعبروا عن رفضهم لهذا الدخيل الأجنبي فاندلعت عدة انتفاضات للتوارق توسعت في مناطق الصحراء [40]. وتمثلت في ثورة واحات الصحراء الشرقية وثورة الهقار.

2.انعكاسات الحرب العالمية الأولى على الجزائر:

وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها في أواخر سنة1918 م مسفرة عن نتائج وخيمة لجميع الأطراف المتصارعة وكان نصيب الجزائريين باهظا فقد خلفت الحرب خلال الأربع سنوات عشرات الألاف من القتلى والجرحى ومعطوبي الحرب، وتفاقمت حركة الهجرة نحو أوروبا وانتشرت مظاهر الفقر والبطالة والأمراض ومع ذلك فقد كانت الحرب أيضا منطلق لحركة الوعي التحرري للحركات السياسية الناشئة، فقد ساهم الجزائريين

في انتصار فرنسا على إبان الحرب والتي استنفذت خلالها فرنسا الاستعمارية كل الموارد مما تسبب في هجرة عدد كبير من السكان الأصليين الذين وجدوا أنفسهم في فقر مدقع.

سياسيا: رغم كل الخسائر التي تكبدها الجزائريون من زهق الأرواح واستنزاف للثروات الاقتصادية إلا أن الحرب انعكست عليهم بجوانب إيجابية، فالجزائريين المجندين كانوا مندمجين في الحرب متأثرين بأفكار جديدة نتيجة احتكاكهم بغيرهم من الأوروبيين في ميادين القتال أو في الأوساط العمالية من جهة[41]. وزيادة الصراع على المسرح العالمي ولاسيما بعد الأفكار الديموقراطية التي عبر عنها الرئيس ويلسون+ ومن بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها، والثورة البلشفية التي جعلت الجزائريين نشطين وواعيين سياسيا لاسيما فكرة تقرير المصير والتي تأثر بها الجزائريون خصوصا الطبقة المثقفة، حيث رفضوا إصلاح 1919 م وطالبوا بحق تقرير المصير باسم مبادئ ويلسون. ويمكن أن يظهر ذلك في نقطتين هامتين هما:

1.عريضة الأمير خالد للرئيس ويلسون: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى سنة 1918 تشكل وفد من الضباط الذين خاضوا غمار الحرب برئاسة الأمير خالد الذي رأى أن للجزائر حق في تقرير مصيرها كأمة مغلوب على أمرها(العقون) وقدم لائحة مطالب لمؤتمر الصلح الذي انعقد في 18 جانفي 1919 م بباريس، وجهت إلى الرئيس الأمريكي ويلسون وتضمنت المطالبة بحق تقرير المصير ومشاركة الجزائريين في حكم بلدهم، وهذا يعتبر انطلاق النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية [42].

وقد شرح في العريضة وضع الجزائر كما طلب فيها إدخال القطر الجزائري تحت راية جمعية الأمم وتحت إشراف وعناية دولة تختارها تلك الجمعية حيث كان الأمير خالد يتطلع إلى رؤية الأمة الجزائرية وهي تنبعث من جديد وتحتل مكانتها مجددا بين الأمم ولذلك تجرأ وطلب من الرئيس الأمريكي ويلسون في المذكرة التي سلمها له عرض القضية الجزائرية حيث قال في رسالته:" أننا نطالب باء رسال مندوبين عنا، نقوم باختيارهم من أجل تقرير مصيرنا تحت رعاية عصبة الأمم وأن النقاط الأربعة عشر حول السلام العالمي يا سيادة الرئيس والتي صادقت عنها وتبنتها القوى الوسطى والحلفاء يجب أن تأخذ كأرضية من أجل نصرة الشعوب الصغيرة وتحررها دون تمييز العرق ولافي الدين"[43].

4. **إصلاحات 04 فيفري 1919م وأثرها على تبلور الحركة الوطنية:** قدم المستعمر الفرنسي هذه الإصلاحات كترضية للأهالي الجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى حيث شكلت خيبة أمل كبيرة للشعب الجزائري وقادتهم الذين طالما أشبعوا بالوعود الكاذبة

ففي الوقت الذي كان يطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على الأقل المساواة في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثلما استووا في الواجبات دون شرط، فأصدرت سلطة المستعمر مجموعة من القوانين المستحدثة في 04 فيفري 1919 والتي تضمنت إدخال الإصلاحات الأتية:

- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على ثلث عدد النواب الفرنسيين.
- للجزائريين حق شراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.
- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها الرضى بالتخلي عن القانون الإسلامي وبشرط معرفة اللغة الفرنسية.
- وضع حد لنهب الأراضي الخاصة وأراضي القبائل الجماعية ومقاومة كل المحاولات الرامية إلى مواصلة تلك السياسة.

والأشخاص الذي يجرى عليهم تطبيق هذا القانون والذين بلغ عددهم نحو 400 ألف نسمة يجب أن يحصلوا على المؤهلات الأتية هم:

الضباط أو الجنود الذين شاركوا مع الجيش الفرنسي ومعطوبو الحرب.

الملاك والتجار أو المزارعين مكلفين بالضريبة والمقيمين.

المثقفون باللغة الفرنسية والذين يتجاوز سنهم25سنة[44].

ولقد اختلفت الأراء حول هذا القانون، فالجزائريين لم يرحبوا بهذه الإصلاحات التي لا قيمة لها إلى جانب مجهوداتهم في الحرب ولهذا أقدمت سلطات الاحتلال على القيام بإجراءات مشددة خاصة على الأمير خالد الذي قامت

باء حالته إلى التقاعد[45]. أما الإقطاعيون الجزائريون وأصحاب الأملاك الأخرون، فقد أظهروا قلقا من إمكانية الشغب الذي تحدثه هذه الإصلاحات بين الجزائريين والفرنسيين.

وهذه المواقف المتعارضة أتاحت الفرصة لظهور عدة اتجاهات سياسية بالجزائر تمثلت في التيارات الثلاث (المحافظين، الليبراليين والإصلاحيين). والتي تبلورت فيما بعد إلى أحزاب سياسية.

وقد كانت فرصة الانتخابات التي أقرها قانون 1919م قد خلقت جوا من النشاط السياسي الجمعوي، استغلته التيارات الوطنية وعلى رأسها الأمير خالد للمطالبة بإصلاحات عميقة وحقوق الجزائريين كاملة.

2. **اقتصاديا:** نتج عن المساعدات الكبيرة التي قدمتها الجزائر لفرنسا خلال سنوات الحرب إلى تدهور الوضع الجزائر في مختلف الميادين فقد جند المستعمر ألاف الجزائريين لتمزين ألاته الحربية ونهب الخيرات الفلاحية والحيوانية والمالية مما أدى إلى نقص كبير في المواد الاستهلاكية كالحبوب والطحين، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد ويعود هذا الركود إلى:

- السطو على أقوات المواطنين.
- غلاء الأسعار وانخفاض مستويات الدخل وارتفاع المعيشة في المدن.
- التضخم.

- نهب المواد الأولية وتسخيرها لخدمة المصالح الفرنسية أثناء وبعد الحرب.
- جفاف غير عادي وانخفاض مساحات الأراضي المزروعة وتدني مستوى المحصول بشكل مريع، ولم يجني الفلاحون كمية كبيرة من الحبوب ولم يسبق أن بلغ مستوى هذا التدني منذ سنة 1867.
- الزراعة في الجزائر أصبحت معظمها في يد المستعمرين فقد أصبحت الجزائر تنتج من أجل التصدير.
- نقل السلع إلى فرنسا من أجل تموين الجنود مما أدى حدوث أزمة سكر وقمح وفي الجزائر.
- تضرر الفلاحة في الجزائر وتناقص الإنتاج بفعل التجنيد.

5. اجتماعيا:

إن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب كان هائلا سواء كانوا جنودا على الجبهات الأوروبية أو عمالا في المصانع الفرنسية فاءن الجزائريين ضحوا بأنفسهم لصالح هذا الوطن الذي لايعني لهم إلا أنهم كانوا عبيدا [46]، فقد كانت الحصيل التي خرج بها الجزائريين من هذه الحرب حوالي56.000 قتيل وجرح 82.000 حسب مجلة لافريك فرانسيز، أما الجيش الفرنسي فلم يعترف بذلك وأعطى أعدادا ضئيلة جدا مما هو حقيقي.

- تيتم عشرات الأطفال وترمل ألاف النساء.

- ارتفاع البطالة الذي أدى إلى انتشار البرس في أوساط الفقراء.
- برزت بعد الحرب ظاهرة تتمثل في تمدن المسلمين والتي سمتها صحافة المستوطنين «غزو الأهالي للمدن"، حيث بنقص اليد العاملة الأوربية شغل المسلمون عدة وظائف بالمدن كما ظهرت ظاهرة نزوح المسلمين نحو المراكز الاستيطانية في الأرياف فقد أصبحت هذه الأماكن مراكز للتوظيف والتشغيل أيام الحرب فهاجر إليها سكان السهول العليا [47].
- انتشار الأمراض في أوساط الجزائريين بسبب المجاعة فنتشر داء التيفوس وكان هذا الداء لا يأخذ طابع الوباء إلا في حالة حدوث المجاعة، ففي عام 1921 قضى التيفوس تقريبا على كل المستضعفين.
- الهجرة: بعد تكبد فرنسا خسائر كبيرة في العتاد والأرواح ونتج عن هذه الخسائر نقص كبير في اليد العاملة لذلك قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على الجزائريين للمساهمة في معركة البناء والتشييد فقد لعب العمال الجزائريون المهاجرون إلى فرنسا دورا كبيرا في تنظيم العمل السياسي.

المحاضرة السادسة: النضال السياسي:

أهم ما ميز أوضاع الجزائر في مطلع القرن العشرين هو سيطرة المعمرين على الجزائر وانفرادهم بقبة الحكم.

وصول جونار إلى الحكم**1900** وقيامه ببعض الإصلاحات الإدارية.

فشل محاولة توسيع التمثيل النيابي للجزائريين بسبب معارضة المعمرين.

إنشاء مدرستي الجزائرسنة1904 وتلمسان سنة1905 لاستقطاب أكبر عدد من الجزائريين.

تحول النضال وتركزه على المقاومة السلمية والنضال السياسي.

بروز شخصيات إصلاحية وبروز ثورات ومقاومات مثل عين التركي.

رفض قانون التجنيد الإجباري **1912** بثورات وعرائض.

ظهور النخبة الجزائرية وهي:

النخبة الليبرالية: وهو تيار إدماجي طالب بالتجنس وإدماج الجزائر وشعبها بفرنسا ومثل هدا التيار ابن جلول ابن التوهامي، فرحات عباس وقد فشل هدا التيار في استقطاب الشعب الجزائري.

النخبة المحافظة: وهو تيار الذي طالب بالمساواة بين الجزائريين والمعمرين في الحقوق والواجبات مع احتفاظ الجزائريين بالهوية الوطنية وتمسكهم بدينهم وهي نقطة الخلاف بين النخبة الليبرالية والنخبة المحافظة ومن أهم قادة هدا التيار الأمير خالد.

2.**بوادر ظهور النضال السياسي:**

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حاولت النخبة الجزائرية المطالبة بالإدماج في المجتمع الفرنسي من منطلق تحقيق مبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين عن طريق المواطنة الفرنسية والانتخاب وقد تميز نشاطها في البداية بالاحتشام من حيث المطالب التي تضمنتها أدبيتها وحتى من خلال الوسائل المعتمدة في النشاط وتعتبر بداية القرن العشرين الانطلاقة الحقيقية للشبان الجزائريين خاصة بعد1912 م حيث ظهر الطابع السياسي الاحتجاجي في مطالبهم من خلال الوفود والعرائض والشكاوي ورفضوا الإجراءات الاستثنائية المطبقة على أبناء الدار(الجزائريين) وطالبوا بالمساواة . وقد كان لأحداث سنة1919 دور في بلورة نشاطهم السياسي أثناء فترة العشرينات خاصة مع ظهور جيل جديد يمثل هذا الاتجاه حيث حاولوا تفعيل نشاطهم من خلال العمل الحزبي واستخدام العمل الصحفي كوسيلة خطاب سياسي وجماهيري لإيصال أفكارهم للإدارة الاستعمارية.

2. <u>حركة الأمير خالد:</u>

ولد الأمير خالد بالعاصمة السورية دمشق يوم **20** فبراير **1875**، وهو حفيد الأمير عبد القادر تعلم في دمشق العربية والفرنسية وانتقل إلى باريس لمواصلة دراسته الثانوية. والده

الهاشمي بن الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة وقائد المقاومة ضد المستعمر الفرنسي. شارك في الحرب العالمية الأولى بصفته ضابطا ثم انسحب من الجيش الفرنسي **1919** متجها إلى الجزائر التي استقر فيها للنضال السياسي. شارك في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس سنة1917، بمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية وتمثيلهم في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك بدون التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية. وعندما احيل على التقاعد في عام 1919م تقدم للمشاركة في الانتخابات كمرشح مسلم وكوطني غيور على هويته وشارك في الانتخابات التي جرت سنة1919 ثم العامة سنة1920و1921 م وكان هدفه من هذا العمل هو تحسين أوضاع الجزائريين المتردية والعمل أيضا على على خلق تمثيل برلماني وفي سنة 1922 م أسس الأمير خالد جمعية أطلق عليها "الأخوة الجزائرية" انخرط فيها الشبان وغير الشبان من الكهول والأعيان والفالحين والمثقفين والهدف منها هو تحسين أوضاع الجزائريين الاجتماعية والمادية و الاجتماعية والمادية والمعنوية وبعدها نفي إلى مصر سنة 1923 لما نظرت فيه الإدارة الفرنسية خطرا على مصالحها الحيوية من خلال نشاطه عبر جريدة الإقدام التي فضحت أعمالها الوحشية. وانتقل إلى باريس عام 1924 م فوجد مناخا ملائما انطلاقة جديدة وظروفا أحسن فعكف على كتابة رسالة إلى الرئيس تضمنت عدة مطالب وطنية وقد كثف الأمير خالد أعماله في فرنسا خلال شهر جويلية ونتج عنها تأسيس "نجم شمال إفريقيا" سنة1926 م وأصبح رئيسه الشرفي. عاش بالمنفى في دمشق إلى أن وفته المنية يوم 09جانفي 1936 ودفن هناك.

حركة الشبان تشكلت سنة 1908 من النخبة الوطنية الذين تثقفوا بالثقافة الفرنسية ودرسوا في المدارس الفرنسية وكانوا متأثرين بالحركات القومية في العالم الإسلامي، فكانت هذه الحركة تقوم أساسا على توصيل مطالبها إلى السلطات الفرنسية عن طريق العرائض والتجمعات والمحاضرات والإضرابات من أجل إلغاء القوانين التعسفية.

التحق الأمير خالد بحركة الشبان الجزائري وسعدوا بوجوده حيث كان من أبرز قادة الحركة ومن مطالب حركة السبان نجد:

إزالة النظام الاستعماري.

إلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والتفرقة.

تمثيل الأهالي تمثيلا صادقا في جميع المجالس.

تشغيل اليد العاملة الجزائرية في فرنسا.

برز الأمير خالد بعد الحرب العالمية الأولى من خلال قيادة الوفد الجزائري للمشاركة في مؤتمر الصلح بباريس عام **1919** وذلك للاستفادة من المبادئ الأربعة عشر الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها (نتائج مؤتمر فرساي في حق الشعوب في تقرير مصيرها).

فاز في انتخابات سنة **1921**، كما شارك في انتخابات سنة **1925** إلى جانب الشيوعيين لكن هده الانتخابات هي الأخرى زورت من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية.

ومن أجل إعلاء صوته من الداخل والخارج أسس جريدة الإقدام، التي صدرت في سنة **1919** وصدرت باللغتين العربية والفرنسية وكانت منبر للدفاع عن حقوق الجزائريين والهجوم على أعدائهم وهو ما أزعج الإدارة الفرنسية التي أوقفتها في مارس **1923** بعد أن صدر منها **120** عددا.

واستطاع فرض خطابه السياسي والعمل على خلق نخبة سياسية جزائرية تناضل من أجل حقوق الشعب الجزائري في العدالة والانتخاب والمساواة.

3. نجم شمال إفريقيا من 1926_1937:

شكل تأسيس نجم افريقيا أمرا هاما واستراتيجيا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية لاستعمار وخباثة لما انتقل إلى المطالبة بالاستقلال والتحرر بعد انعقاد مؤتمر بروكسل سنة1927م[48].

هو أول حزب سياسي جزائري تأسس في مارس **1926** بإيعاز من الأمير خالد زعيمه مصالي الحاج المولود يوم **16** ماي **1898**، بتلمسان، التحق بالخدمة العسكرية سنة **1918**، فنقل إلى وهران ثم فرنسا. كان يضم الحزب المغاربة والتونسيين الدين كانوا مع الجزائريين في هيئة إغاثة المغاربة التي تأسست سنتين قبل النجم **1924**.

من المطالب التي خرج بها مؤتمر بروكسل سنة **1927** مايلي:

الاستقلال الكامل للجزائر.

جلاء الجيش الفرنسي

إنشاء جيش وطني.

مصادرة الأملاك الزراعية للكولون والشركات الإقطاعية.

احترام الأملاك المتوسطة والصغيرة للفرنسيين.

إرجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدول الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

زيادة القروض الفلاحية للفلاحين الجزائريين الصغار.

الإلغاء الفوري لقانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية.

العفو العام عن الجزائريين الدين كانوا قد سجنوا أو نفوا أو الدين يعيشون تحت الرقابة الاستعمارية.

حرية الصحافة والاجتماع والتجمع من الحقوق السياسية والنقابية.

إحلال مجلس وطني جزائري منتخب عن طريق التصويت العام.

إنشاء مجالس بلدية منتخبة بطريقة التصويت العام.

الاعتراف بالحريات الأساسية وإجبارية التعليم باللغة العربية [49].

تطبيق القوانين الاجتماعية لصالح الجزائريين.

بعد انسحاب التونسيون والمغاربة منه أصبح مقتصرا على الجزائريين لكنه حافظ على مطالبه الاستقلالية لكل دول شمال إفريقيا.

تعرض للحل سنة **1929** وأسس مجلة الأمة سنة **1930** بباريس وهي الناطق الرسمي للحزب حيث تناولت أفكاره وكانت توزع سرا، ثم تأسس من جديد باسم نجم شمال إفريقيا المجيد سنة **1933**.

ثم تعرض للحل من جديد باسم نجم شمال إفريقيا المجيد سنة **1933**.

3. حزب الشعب الجزائري1937_1939:

هو امتداد لحزب نجم شمال إفريقيا تأسس سنة **1937** بفرنسا بقيادة مصالي الحاج ونقل نشاطه إلى الجزائر **1937** حيث نشرت جريدة الأمة في عددها التاسع والأربعين في **1937** بيانا عرفت به وشرحت برنامجه ومن أهدافه نجد:

إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية.

منح الحرية الديموقراطية للجزائريين والمساواة في أداء الخدمة العسكرية

فصل الدين عن الدولة

تحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري ينتخب من قبل الجميع دون تمييز ديني أو جنسي.

أنشأ الحزب جريدة له باسم الشعب وهي نصف شهرية ترأس تحريرها مفدي زكريا ثم محمد قناش وهي ناطقة باسم الحزب بالإضافة إلى جريدة الأمة وكذلك البرلمان الجزائري التي صدرت سنة **1939** بباريس وهي جريدة نصف شهرية باللغة الفرنسية بإشراف أحمد بودة وكوفي محمد.

وبدخول حزب الشعب الجزائري إلى الجزائر أضحى في احتكاك مباشر مع سلطة الاحتلال الفرنسي وقد اعتمد على نفس الوسائل العمل السابقة أيام النجم من صحافة وتجمعات وإضرابات، حيث نظم الحزب مظاهرة شعبية في **1937** رفع فيها العلم الجزائري ثم انطلق في اجتماعات بكل من دلس، قسنطينة، عنابة، جيجل، وهران و تلمسان، هدا النشاط أقلق السلطات الاستعمارية فاعتقلت مصالي الحاج ورفقائه في **27** أوت **1937** كما دعا الحزب إلى إضراب التجار وهو الإضراب الأول من نوعه رغم التهديدات الفرنسية.

تعرض الحزب للحل في **26** سبتمبر **1939** عشية حرب العالمية الثانية واعتقل مصالي الحاج وخمسة من رفاقه وحكم عليهم بالسجن كما أوقفت جريدة الأمة.

ركز حزب الشعب نضاله على الأعمال الجماهرية كالمظاهرات والتجمعات والمسيرات، الإضرابات، الاجتماعات السرية والخاصة، بالإضافة إلى مناسبات الدعوة إلى الغداء أو العشاء والحفلات الفنية والولائم العائلية مثل الزواج والخطوبة والختان والأعياد الدينية،

وغيرها بالإضافة إلى الكتابة بالطلاء على الجداران والملصقات الحائطية وتوزيع المناشير وكذلك الأغاني والأناشيد وهي وسائل دعاية وإشهار.

4. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

تأسست في الخامس من شهر ماي سنة **1931** بالجزائر العاصمة بنادي الترقي هي نتاج فترة إصلاحية، تمتد إلى بداية القرن العشرين، حينما التقى الشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ عبد الحميد ابن باديس سنة **1912** بالمدينة المنورة ويعود الفضل في تكوينها إلى المثقفين الجزائريين دوي التكوين الإسلامي المشرقي والزيتوني ويعتبر ابن باديس صاحب المبادرة سنة **1924** حيث اتصل بأصدقائه في قسنطينة وضواحيها من أجل تكوين جمعية الإخوة المفكرين جمع المثقفين والمعربين، ترأسها الشيخ عبد الحميد بن باديس من تاريخ تأسيسها إلى غاية وفاته **16** أفريل **1940**، وضمت الشيخ البشير الإبراهيمي والطيب العقبي ومبارك الميلي، الشيخ بيوض مولود الحافظي، مولاي بن شريف، سعيد الياجوري وحسن الطرابلسي بالإضافة إلى عبد القادر القاسمي[10].

ومن الأهداف التي رسمتها حملها شعار الأية الكريمة "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغير ما بأنفسهم"، لذا فالأهداف المسطرة:

محاربة الأفات الإجتماعيه من خمر وسرقة وغيرها.

توحيد الشباب الجزائري تحت راية الإسلام والعروبة

توعية الشباب الجزائري ومحاربة أنصار الاستعمار والوقوف في وجه المشروع الإندماجي الذي تبناه بعض المنسلخين عن جلدتهم من المثقفين بالثقافة الفرنسية.

محاربة الطرق الصوفية التي نشرت البدع والخرافات وخدمة الاستعمار.

التربية والتعليم لتكوين جيل صالح.

التعاون بين الجزائر وبقية الدول العربية الإسلامية.

الدعوة إلى توحيد العمل المشترك مع دول الجوار (المغرب، تونس). هذه الأهداف المعلنة

أما الأهداف الخفية فهي استرجاع الجزائر وتكوين الإنسان الصالح الذي يخدم نفسه ووطنه وأمته ويلخص الشعار الذي رفعته الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

كما اهتمت الجمعية بالمساجد لأنها المكان الذي يلتقي فيه المصلون عدة مرات في اليوم، فمن خلاله يتكون الفرد المسلم الواعي، كما أدركت الجمعية مدى أهمية المدارس لمحاربة الجهل والأمية، فأسست الكتاتيب في القرى والمدن وأنشأت المدارس ومنها مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة ومدرسة الشبيبة الإسلامية بالجزائر العاصمة ومدرسة تهذيب البنين بتبسة ودار الحديث بتلمسان ومعهد ابن باديس بقسنطينة.

5. الحزب الشيوعي الجزائري

إن جذور الحزب الشيوعي تعود إلى بداية القرن العشرين حيث ظهر اتحاد العمال الجزائريين بفرنسا سنة **1902** وانخرط في صفوفه العديد من الجزائريين وقد انتشرت بعد الحرب العالمية الأولى الأفكار الماركسية واللينينية وظهر تنظيم اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري وتحول سنة **1920** إلى الإتحاد الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي واتخذ من صحيفة النضال الطبقي ناطقا رسميا له وكانت هده الصحيفة تصدر باللغة الفرنسية كانت فروع الحزب الاشتراكي الفرنسي في الجزائر قبل **1920** تضم العمال الأوربيين وحدهم وبعد هده السنة ضمت شيوعي إلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ضم الأغلبية من المعمرين[50].

في البداية دعا الحزب الشيوعي إلى الاستقلال التام للجزائر لكن أنصاره في الجزائر رفضوا هده الفكرة وعارضوها ورأوا أن الوسيلة الأفضل للوقوف إلى جانب الحركات الاستقلالية ليس لتحرير المستعمرات ولكن من أجل نشر الشيوعية والعمل النقابي وهدا بتأثير من المعمرين المشكلين لأغلبية أعضاء الحزب الدين عملوا على أن تبقى الجزائر فرنسية وخشوا من تنامي الوعي الوطني والشعور القومي للجزائريين وهو ما أدى إلى اهتزاز ثقة الجزائريين بالحزب الفرنسي ورأت فيه أنه مساند لسياسة فرنسا الاستعمارية وقد حاول إيهام الجزائريين وتركيز جهوده في الجزائر من خلال محاولة إظهار أنه يهتم بالعمال و الفلاحين وأسس جريدة الصراع الاجتماعي.

عقد الحزب الشيوعي الجزائري مؤتمره التأسيسي في **1936** بباب الواد الجزائر وتأسست له فروع في مختلف مناطق الجزائر وأصدر العديد من الصحف باللغتين العربية والفرنسية وركز عمله على النواحي الاجتماعية منها:

تحسين معيشة الجزائريين من خلال المساواة في الأجور بينهم وبين المعمرين وتطبيق القوانين الاجتماعية عليهم.

بناء دولة اشتراكية جزائرية تضم المعمرين وتطبيق القوانين الاجتماعية عليهم.

منح الجنسية المزدوجة

جعل كل من اللغتين العربية والفرنسية لغة رسمية في الجزائر

القيام بالإصلاح الزراعي الشامل.

ولم تكن له رؤية واضحة تجاه القضية الجزائرية المفصلية وهي الاستقلال عن فرنسا فهو حزب اندماجي وأنكر الهوية الجزائرية والمبادئ الدينية والأمة الجزائرية على لسان رئيس الحزب الفرنسي الشيوعي عشية الحرب العالمية الثانية في خطابه بمدينة الجزائر وذكر أن الأمة الجزائرية تتكون حوالي من عشرين جنسية(عرب بربر، قرطاجيون، أتراك ، يونانيون، إسبانيون، إيطاليون، فرنسيون وغيرهم) وهم ينتمون في الأصل إلى فرنسا، هده الأفكار جعلت الجزائريين يبتعدون عنه فهو لا يملك برنامجا سياسيا واضحا ولا يثق في الجزائريين للقيام

بثورة لتحرير أنفسهم من فرنسا فبرنامجه شكلي سطحي لا يرقى إلى طموحات الجزائريين وهي الاستقلال التام عن فرنسا.

المحاضرة السابعة: أوضاع الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية (1939_1945)

1.الوضع العام في الجزائر عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية:

لم تكن الجزائر بعيدة عما يحدث في العالم فعرفت باءندلاع الحرب العالمية الثانية ظروفا استثنائية واجراءات أمنية أدت إلى توقيف الجمعيات والأحزاب نشاطها العادي فقادة حزب الشعب القدماء كانوا في السجون والمنفى وصودرت جريدتهم في فرنسا واضطرت جمعية العلماء المسلمين إلى وقف جريدتها البصائر وأوقف ابن باديس مجلته الشهاب وتوفي سنة **1940** بينما فرضت الإقامة الجبرية على البشير الإبراهيمي في منطقة أفلو، الأغواط وقد خالف العقبي زملاءه فأصدر جريدة الإصلاح وتقلص نشاط المدرسين في المدارس الحرة.

واضطرب نشاط الشيوعيون تبعا لموقف موسكو من الحرب وحتى اليهود الدين تحصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب أن أصبحت الجزائر تابعة لنظام حكومة فيشي بقيادة الماريشال بيتان رفعت عنهم الجنسية الفرنسية وعوملوا معاملة الأهالي كما كانوا قبل 1870.

لقد تجند الجزائريون في الحرب العالمية الثانية تحت طائلة قانون التجنيد الإجباري وسيقوا أفواجا إلى الجبهات الأوربية وقد اقتنع البعض منهم بالدعاية الفرنسية والغربية التي كانت تروج بأن الحرب من أجل انتصار الديموقراطية على الأنظمة الديكتاتورية وأنها في النهاية إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة بإضافة إلى الدعاية الألمانية والإيطالية التي كانت تخبر الجزائريين بأنهم سينالون حريتهم إدا أيدوا قضية المحور.

الجزائر في عهد حكومة فيشي (1940-1942):

تسارعت ضربات الألمان خلال المرحلة الأولى للحرب العالمية الثانية وزحفت الجيوش الألمانية باتجاه الأراضي الفرنسية التي أصبح الطريق إليها مفتوحا، وانهزمت القوات الفرنسية وسقطت العاصمة باريس في 14 جوان1940م وهو الحدث الذي كان له تأثير مباشر وعميق على الوضع في الجزائر المستعمرة.

لقد حكم نظام فيشي في فرنسا ابتداء من سنة **1940** واضطربت الأوضاع في الجزائر تبعا لدلك وحتى بين الفرنسيين فكان البعض يؤيد الجنرال ديغول والبعض الأخر يؤيد المارشال بيتان كما كثرت الجوسسة بينهم استعدادا لنزول الحلفاء في نوفمبر **1942**، بالإضافة إلى

دلك التغير المتكرر للحكام العامون في الجزائر عدة مرات وساءت الأحوال الاقتصادية، وقلت المواد الغذائية وجاء عام الشر أو ما يعرف بعام البون فانقطع التزود بالسكر والقهوة والسميد والطحين وكثرت الأمراض والأوبئة ومنها التيفوس أو ما تعرف بالحمى الصفراء التي تسببت في مقتل الآلاف من الجزائريين.

وقد اتضحت هذه السياسة في الإجراءات التالية:

- حل جميع الأحزاب السياسية واعتقال زعمائها، خاصة حزب الشعب الجزائري الذي تعرض للحل منذ اندلاع الحرب سنة 1939م، وشل جميع نشاطاته المختلفة.

– التضييق على جمعية العلماء المسلمين، بغلق مدارسها ومصادرة صحفها ومنع الخطب في المساجد ونفي رئيسها في تلك الفترة" الشيخ البشير الإبراهيمي"

– إعلان الأحكام العرفية بحجة الحرب ما تسبب في إلغاء الحريات الأساسية للجزائريين.

– تجنيد الشباب الجزائري في الحرب.

ومن الإجراءات التي اتخذتها سياسة فيشي ضد الأحزاب باختصار تمثلت في:

- ✓ **ضد حزب الشعب:** حاولت حكومة فيشي ممثلة في حاكمها العام استمالة زعماء الحركة الوطنية وفي مقدمتهم مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والذي دخلت معه في اتصالات سنتي1940 و1941م بغية التفاهم والتعاون على أساس مبدأ المساواة بين الفرنسي والمسلمين بشرط أن يتخلى مصالي عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان الجزائري لكنه رفض هذا العرض فقدم للمحاكمة العسكرية في17 مارس1941 م، وحكم عليه بالسجن لمدة 16 سنة [51].

وقد ظلت معاملة حكومة فيشي لحزب الشعب معاملة سيئة استعملت فيها وسائل المنع الإداري والمحاكمة والسجن والنفي والإقامة الجبرية.

- ✓ **ضد الحزب الشيوعي الجزائري:**

لم تكن حكومة فيشي على علاقة مع الإتحاد السوفياتي ولذلك اضطهدت الشيوعيين في الجزائر واتهمهم بالعمل ضد مصالحها وهو ما دفعها لحل الحزب رسميا غير

أن أعضاؤه لجأوا إلى العمل السري الذي جعلهم عرضة للاعتقالات طيلة وجود هذه الحكومة [52].

- ✓ **ضد جمعية العلماء المسلمين:** توقف نشاطها تقريبا مع بداية الحرب العالمية الثانية وقد أطد المؤرخ محفوظ قداش أنها ضعفت خصوصا بعد مرض رئيسها الشيخ عبد الحميد ابن باديس ووفاته في أفريل1940، وانشقاق الشيخ الطيب العقبي أحد أبرز أعضائها ووضع الشيخ البشير الإبراهيمي قيد الإقامة الجبرية بأفلو(الأغواط). وهكذا نجحت حكومة فيشي في تقويض أي نوع من النشاطات السياسية التي يمكن أن تشوش عليها في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة من تاريخ فرنسا الاستعمارية.

2. النشاط السياسي للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية 1939_1945:

بيان فبراير **1943:** بعد سقوط فرنسا في قبضة الألمان سنة **1940** صرخ الكثير من الجزائريين من الحرب ومن بينهم فرحات عباس الذي عاد إلى الجزائر واشتغل بممارسة الصيدلة والسياسة كما قام بالكتابة والتأليف وظل يبحث عن طريقة للعودة للنضال السياسي، فأرسل رسالة إلى المارشال بيتان يلفت فيها نظره إلى وضع الجزائريين وكانت هده المحاولة منفردة لأن معظم قيادات الحركة الوطنية كانت تقبع في السجون أو المنفى أو الإقامة الجبرية.

كان الحلفاء بقيادة أمريكا وبريطانيا يعدون بتطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الجديد فرأى فرحات عباس وفريقه نوعا من الأمل ورغم وجود مصالي الحاج في السجن والبشير الإبراهيمي

تحت الإقامة الجبرية وابتعاد ابن جلول عن السياسة فاءن فرحات عباس اغتنم فرصة نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر **1942** وأخذ يتصل بممثليهم لمعرفة موقفهم من مصير الشعب الجزائري لكن الحلفاء وعلى لسان ممثليهم كانوا دائما يقولون بأنهم جاءوا للحرب وليس من أجل السياسة، وأمام هدا الرد فاءن فرحات عباس عزم على كتابة بيان باسم الشعب الجزائري وتقديمه إلى الحلفاء وقبل القيام بدلك استشار زملائه النواب في مجلس الوفود المالية وزملائه السياسيين المعتقلين، فزار مصالي الحاج في سحنه

وتشاور مع قادة جمعية العلماء المسلمين وتوصل معهم إلى نقاط أساسية ليضيفها إلى البيان الذي حمل في طياته النقاط الأتية:

_ إدانة الاستعمار وإلغائه ودلك بتحريم استغلال شعب من طرف شعب أخر.

_ تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة.

_ منح الجزائر دستورا خاصا بها.

_ المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم.

_ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب.

لقد صاغ فرحات عباس البيان وقدمه في شهر فبراير **1943** في عدة نسخ إلى كل من

ممثلي الحلفاء وكدا الحكومة المصرية باءقتراح من "أوغسطين بيرك" مسؤول الإدارة الأهلية بالجزائر.

لكن الحلفاء رحلوا من الجزائر لتحرير إيطاليا ثم فرنسا وبقيت الجزائر مقرا للجنة فرنسا الحرة بقيادة ديغول.

المحاضرة الثامنة: أحداث 08 ماي 1945

يمكن حصر أسباب مظاهرات 08ماي1945 كعمل وطني يؤكد نضج الشعب الجزائري ورفضه للاستعمار ومحاولته للتغيير الأوضاع كما يلي:

- نمو الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري.
- فشل النضال المطلبي ورغبة السياسيين في تزكية المطالب الوطنية
- كان للدعاية التي ألقاها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وصدور ميثاق الأطلسي ووعود الجنرال ديغول بمنح الحكم الذاتي للمستعمرات الفرنسية بعد الحرب صدى كبيرا لدى الجزائريين ومما زاد الحركة الوطنية تصلبا في مواقفها وإصرارها على المطالبة بالاستقلال باسم حركة أحباب البيان والحرية وظهر دلك في مؤتمر الحركة المنعقد في الفترة مابين إثنان وأربعة مارس 1945.
- ظهور بعض الأحداث وطنيا ودوليا كعودة بعض الجزائريين من الحرب العالمية الثانية وميثاق الأطلسي الذي أقر حق تقرير المصير والنشاط السري للوطنيين وميلاد جبهة أحباب البيان والحرية وتصريح برازفيل (1944) الذي أكد مهمة فرنسا الأساسية هي مساعدة شعوب المستعمرات في إدارة شؤونها بنفسها(ديغول)وأمرية07مارس1944 المتضمنة إصلاحات شكلية=

ميلاد الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وسعيهما لتصفية الاستعمار[53].(نور الدين بن قويدر ،مسيرة الفكر المسلح في الحركة الوطنية والثورة دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2015، ص19-ص45).

ومن جهتها سارعت فرنسا السلطات الإستعمارية مرة أخرى إلى اعتقال مصالي الحاج بعدما استفاد من العفو ووضعه في المعتقل مما تسبب في مظاهرات وطنية مطالبة باءطلاق صراحه وتحت ضغط الاحتجاجات نقل إلى معتقل قصر الشلالة ثم المنيعة بالصحراء الجزائرية ومنها نفي إلى برازفيل بالكونغو في أفريل **1943**.

وعند حلول الفاتح من ماي اليوم العالمي للعمال نظم حزب الشعب مظاهرات سلمية حمل فيها المتظاهرون لافتات تندد بالاستعمار وتنادي بحرية الجزائر وتقرير المصير والاستقلال وإطلاق سراح المساجين السياسيين وقد أسفرت عن العديد من القتلى والجرحى بالإضافة إلى حملة الاعتقالات.

وفي اليوم الثامن من ماي **1945** قرر قادة الحركة الوطنية القيام بمظاهرات شعبية بمختلف المدن الجزائرية احتفالا باءنتصار الحلفاء على المحور ففي مدينة سطيف طالب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول حيث تجمع الآلاف من السكان في المكان المتفق عليه وهو وسط مدينة سطيف للقيام بمسيرة ثم أعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول وعند الخطوات الأولى رفع العلم الجزائري وسمعت هتافات باءطلاق مصالي الحاج، تحيا الجزائر المستقلة، تحيا الجامعة العربية، فواجهت الشرطة الفرنسية هده المسيرة

السلمية بهمجية ووحشية وأطلقت الرصاص على المتظاهرين واضطربت الأوضاع وتفرقت الجموع وحدثت صدامات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الأوربيين ،فقصفت الطائرات مداشر وقرى سطيف وقالمة وخراطة، كما قصفت السفن الفرنسية سواحل بجاية وساد التعتيم الإعلامي فلم ينشر خبر المجازر التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين إلا بعد مرور شهر واختلفت الأنباء عن عدد الضحايا. وذكرت مصادر الحركة الوطنية وعلى رأسها حزب الشعب أن عدد الضحايا بلغ حوالي 45 ألف ضحية [54].

لقد ساد الجزائر بعد أحداث **08** ماي**1945** حالة السكون فنصبت المحاكم وأعلنت حالة الطوارئ وامتلأت السجون وقيد فرحات إلى السجن بقسنطينة وهو الذي كان في نفس اليوم المصادف للأحداث في الولاية العامة بالعاصمة لتقديم التهاني للحاكم العام الفرنسي من أجل تقديم التهاني بانتصار الحلفاء على المحور كما منعت السلطات الفرنسية صدور الجرائد والتحركات السياسية فكان دلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها.

المحاضرة التاسعة: الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري.

أسسه فرحات عباس بعد إطلاق سراحه في شهر مارس **1946**، وأنشأ مع رفاقه الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في شهر أفريل **1946**بمدينة سطيف ولم تكن له نفس الشعبية التي كانت لأحباب البيان والحرية رغم أن برنامجه لايختلف كثيرا عن مطالب بيان الشعب الجزائري السابق، وقد اعتبر فرحات عباس أن حوادث 08 ماي 1945 كانت ذريعة اتخذتها الإدارة الإستعمارية لحل حركة أحباب البيان والحرية وعلى هذا الأساس قرر فرحات عباس عدم مواصلة العمل الوطني جنبا إلى جنب مع مناضلي حزب الشعب داخل حركة واحدة.

ظهرت سياسة فرحات عباس خلال هده الفترة عن طريق التصريح الطويل الذي نشرته رسالة الجزائر تضمن مبادئ الحزب "لا اندماجا ولا سيدا جديدا بل غايتنا هي إبراز شعب فتي تكون تكوينا ديموقراطيا واجتماعيا، متجهز في الميدان الصناعي العلمي، ودائب في تحديد ثقافته وأخلاقه مشترك مع دولة قوية وحرة، غايتنا هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية، وهو نداء وجهه فرحات عباس إلى الشباب المسلم الجزائري وكدا الشباب الجزائري الفرنسي.

من خلال هدا التصريح يتضح توجه فرحات عباس الذي كان يطالب بدمج الشعب الجزائري بالشعب الفرنسي غير أن مستجدات الحرب العالمية الثانية واحتكاكه بمناضلي التيار الاستقلالي وكدا شخصيات جمعية العلماء تكونت لديه قناعة بالتغيير وأن ما كان يطالب به

قبل الحرب ضرب من الخيال فتحولت أفكاره إلى ما عرف ب:الثورة بالقانون "وأصيح يطالب بتكوين جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا أي برلمان جزائري وحكومة جزائرية تشترك مع فرنسا في الدفاع والخارجية)جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا(،وقد ذكر فرحات عباس بأن برنامجه هدا مستمد من بيان فيفري **1943**(بيان الشعب الجزائري)،والملاحظ أن برنامج فرحات عباس لم يأخذ بفكرة الاستقلال إنما أراد أن يجعل من

الديمقراطية الفرنسية غطاء لنشاطه السياسي في مواجهة الاتجاه الاستقلالي الذي بدأ يتجذر في الأوساط الشعبية أكثر فأكثر خاصة بعد أحداث الثامن ماي **1945**.

دخل فرحات عباس انتخابات المجلس التأسيسي يوم **02**جوان **1946** وفي غياب منافسة حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين فاز ب**11** مقعدا من **13** مقعدا مخصصة للجزائريين ولولا التزوير لفاز بكل المقاعد.

وقد اعترف فرحات عباس بجبهة التحرير الوطني وانتخب عضوا في مجلس الثورة في 20 أوت 1956 في مؤتمر الصومام ثم عضوا في لجنة التنفيذ والتنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة أوت1957[55].

المحاضرة العاشرة" حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

نشأة حركة انتصار الحريات الديموقراطية بعد مجازر **8**ماي**1945** وإطلاق صراح مصالي الحاج في الثالث عشر من أكتوبر **1946** عقد إطارات حزب الشعب الجزائري اجتماعا في ديسمبر **1946** بالجزائر العاصمة بحثوا فيه إعادة العمل بالحزب تحت اسم جديد وهو حركة الانتصار للحريات الديموقراطية مع الحفاظ على حزب الشعب كجناح سياسي.

وهكذا خرج حزب الشعب يحمل اسم حركة الانتصار الحريات الديموقراطية، وهده الأخيرة هي امتداد لحزب الشعب لكن تحت تسمية جديدة.

تقدم مصالي الحاج لانتخابات **1946**لكنه لم يحقق أي انتصار، فظهرت بعض الاعتراضات ووجه العتاب واللوم إلى اللجنة المركزية لأنها أماطت اللثام عن حزء من التنظيم الدي كان ينشط في كنف السرية، مما أدى إلى عقد مؤتمر بداية **1947** بسرية وحضور مصالي الحاج وبعد ثلاث أيام صادق على الطريقة الانتخابية التي يطبقها الحزب ودلك من خلال المنظمة الشرعية وهي ح.إ.ح.د. وقرر مقابل دلك إنشاء منظمة خاصة ذات طابع شبه عسكري هدفها الإعداد للعمل المسلح.

انتخب المؤتمر بالإجماع مصالي الحاج رئيسا للحزب وزكي حسين لحول في منصب الأمين العام كما أنه عين لجنة من ستة أعضاء أوكل لهما مهمة تعيين اللجنة المركزية والمكتب السياسي.

وفي سبتمبر **1947** وافق البرلمان الفرنسي على القانون الجديد للجزائر وعلى الإصلاحات السياسية المتمثلة في إنشاء المجلس الجزائري الدي يتكون نصفه من المسلمين والنصف الأخر من الأوربيين بعد انتخابات التاسع عشر من أكتوبر **1947** حصل الحزب على **31%** بالمائة من أصوات المسلمين.

إن مجرد التفكير ففي تحقيق فوز ساحق من طرف الحزب في انتخابات المجلس الجزائري المرتقب في أفريل **1948** لم يكن ليحصل على رضا كبار المستوطنين مما دفعهم إلى بدل مساعي لقطع الطريق الانتخابي في وجه الحزب فقامت السلطات الفرنسية باستعمال التزوير حتى لاي يفوز حزب انتصار الحريات الديموقراطية في الانتخابات.

وعلى العموم فسياسة الحركة قائمة على الارتباط الكلي للجزائر بمحيطها الثقافي والإقليمي العربي الإسلامي، وفي مقابل دلك رفض الحزب أي ارتباط اقتصادي أو ثقافي مع فرنسا، وبالتالي رفض الدخول في نطاق الإتحاد الفرنسي باعتباره دعوة جديدة للاستعمار.

تميزت المرحلة **1945_1950** بازدواجية في النضال لحركة انتصار الحريات الديموقراطية فبين نضال شرعي تمثله هده الحركة ونضال سري يمثله حزب الشعب الجزائري تقرر تدعيمه بجناح عسكري تحضيرا لعمل مسلح قريب.

نشأتها: رفع الكثير من مناضلي حركة انتصار الحريات الديموقراطية دعوة صريحة لإنشاء تنظيم عسكري وألح الكثير منهم على إنشائها خلال الندوة الأولى للحركة في

ديسمبر **1946** إلا أن الفكرة لم تنفد نظرا لاهتمامات الحركة بالعملية الانتخابية غير أن الفكرة طرحت بشدة في مؤتمرها الأول المنعقد في الفترة ما بين**15_16** فيفري**1947**.

وبعد تجاوز الخلافات الحادة التي ظهرت بين تيار المناضل الأمين دباغين وتيار الزعيم مصالي الحاج بسبب المشاركة في الانتخابات انتهى المؤتمر إلى تشكيل ما يسمى بالمنظمة الخاصة.

المحاضرة الحادية عشر: المنظمة الخاصة

هي حركة ظهرت إلى العلن منذ بدء النزاع بين مصالي الحاج الذي فضل اعتماد فكرة النضال الشرعي واعتبر الانتخابات وسيلة مقاومة سياسية والمجالس أداة لإشهار مطالب حزب الشعب وكسب تأييد اليسار الفرنسي واليمين المعتدل، وكان المعارضون بزعامة لمين دباغين يرون أن ذلك يكون على حساب الإعداد للمعركة الحاسمة ويؤدي إلى خسارة المناضلين الثوريين الرافضين للسياسة الاستعمارية. وفي المؤتمر الأول للحركة الذي انعقد يومي14 و15 فيفري1947 بالعاصمة وافق المؤتمر على إنشاء التنظيم شبه العسكري المدعو المنظمة الخاصة وعين محمد بلوزداد مسؤولا عن هذا التنظيم.

كان أول اجتماع للمنظمة في نوفمبر **1947** برئاسة محمد بلوزداد وعدد من المناضلين ثم تحديد محاور العمل وهي:

_ التكوين العسكري التدريب على الأسلحة والمتفجرات والانضباط وتحديد المناطق.

_ التكوين الإيديولوجي حول التربية الروحية والوطنية.

اعتمدت المنظمة نظاما داخليا تميز بالصرامة والدقة والانضباط الشديد وتمحور حول ثمانية فصول أو مواد حددت المسائل الأساسية لنشاطها وعملها وهي: النظام والتجنيد ، اجْتماعات، السلوك التنقلات.

الهيكل التنظيمي للمنظمة:

تكونت المنظمة على المستوى التنظيمي من قيادة سامية: 05 أعضاء يؤمنون على المستوى الوطني الإدارة التنظيمية والمسؤوليات الإدارية ومتابعة العمليات المبرمجة، بحيث يكون رئيس المنظمة الخاصة هو منسق مع إدارة الحزب، وكان أول رئيس لهذه المنظمة محمد بلوزداد المناضل القديم لحزب الشعب، الذي استمر في تسييرها إلى غاية 1949 وأعفي من القيادة بسبب المرض فأولت مهامها لحسين أيت أحمد كما أوكلت مهمة تكوين شباب المنظمة لإطارات نشطة لها قدرة التحكم والتنظيم وهم:

- أحمد محساس: الجزائر العاصمة

- عمار ولد حمودة: القبائل

- العربي بن مهيدي: الشرق الجزائري

- حمو بوتليليليس: الضمال الوهراني

- محمد عراب: المتفجرات

- محمد مروك: الاتصالات

- جيلالي رجيمي: الجزائر.

- محمد بوضياف: الشمال القسنطيني.- عبد الرحمان العيد: الجنوب الوهراني.

- عمار بن محجوب: مصلحة الاستعلامات.

أما على مستوى القيادة العليا فقد تغيرت 03 مرات قبل اختفائها سنة1950 وذلك كما يلي()

القيادة العليا:الرئيس محمد بلوزداد

المفتش والمكون العسكري:رجيمي جيلالي

رؤساء المقاطعات:

- **الجزائر العاصمة+ متيجة+تيارت=رجيمي جيلالي**
- **الجزائر +الشلف: محمد مروك**
- **القبائل:ايت أحمد**
- **وهران: أحمد بن بلة**
- **قسنطينة: محمد بوضياف**

القيادة العليا الثانية (1947-1948) ترأسها حسين أيت أحمد

القيادة العليا الثالثة (1949) ترأسها أحمد بن بلة.

التحضير للعمل المسلح: بقيت العمليات التي قامت بها المنظمة بسيطة وسريعة نتيجة نقص الوسائل والإمكانيات ويمكن ذكر أهمه كما يلي:

_ تصفية بعض الخونة من أذناب الاستعمار.

- تفجير تمثال الأمير عبد القادر: حيث أوكلت المهمة لخمسة من المناضلين بقيادة محمد ماروك لكن العملية فشلت.

_ حماية المناضلين من مضايقات الشرطة: وذلك عن طريق جهاز التضامن وهدفه حماية المناضلين المطاردين من طرف الشرطة فقد انتقل كثير من المناضلين إلى مناطق نائية وإلى الجبال هربا من الشرطة.

_ منع مناضلي المنظمة من الاستقالة، فقد تمت عمليات هامة للسيطرة على المناضلين الذين تركوا العمل في المنظمة أو الدين كانت تحوم خولهم الشكوك بتسريب معلومات تخص الجهاز إلى أجهزة الأمن.

_الهجوم على البريد المركزي بوهران**5_6** أفريل **1949**[56].

أمام الوضع المالي المتدهور لأسباب كثيرة، قرر أعضاء المنظمة الاعتماد على قوتهم الذاتية ودلك بالهجوم على المؤسسات العامة للحصول على الاعتمادات المالية الازمة وقد وقع الاختيار على بريد وهران، حيث قام بهده العملية كل من:أحمد بن بلة ،
بوشايب، سويداني بوجمعة حداد عمار، ابن زرقة خيضر، وقد تمت العملية بنجاح وتم الحصول على ثلاثة ملايين ومائة وسبعون ألف فرنك.

اكتشاف المنظمة ومصير أعضائها: ان العمليات التأديبية التي كانت تقوم بها المنظمة ضد كل من خرج عنها أو قدم استقالته شكل أحد الأسباب الرئيسية لنهاياتها خاصة وأن هؤلاء

المستقيلين يلجؤون للبوليس لحمياتهم وتزويدهم بمعلومات هامة عن نشاط المنظمة لاسيما وأن الشرطة الفرنسية كانت واثقة من وجود المنظمة وأن العمليات التخريبية التي تحدث كانت من تدريب المنظمة. وفي سنة**1950** على إثر الحادثة التي عرفت حادثة عبد القادر الخياري المدعو رحيم من تبسة حيث توجهت إليه مجموعة من المناضلين لتأديبه نتيجة عمالته لصالح السلطات الفرنسية لكنه تمكن من الفرار وتسليم نفسه للشرطة الفرنسية التي قامت حينها بمتابعة أعضائها أمنيا وقضائيا بما في دلك قيادتها كأحمد بن بلة، أحمد مهساس، وحمو بوتليليس وعبد القادر بلحاج جيلالي وجيلالي رجيمي واعتقالهم وإدخالهم السجن بالإضافة إلى قيام الشرطة الفرنسية بعمليات القمع والتعذيب.

نتائج اكتشاف المنظمة الخاصة:

إن اكتشاف المنظمة الخاصة خلق نتائج سلبية على نشاط المنظمة في ذاتها وبالتالي العمل الثوري والنشاط السياسي لحركة انتصار الحريات ومن أهم هده النتائج ما يلي **(57)**:

_ تسليط قمع شديد على الموقوفين منهم.

_ صراع شديد بين اجنحة الحزب حزب الشعب السري وأعضاء حركة الانتصار الشرعية.

_ اعتقال كثير من مناضلي الحركة الانتصار في مناطق مختلفة من القطر الجزائري.

وأخيرا يمكن القول إن تأسيس المنظمة الخاصة جاء كرد فعل مباشر لمجازر 08ماي1945 وماترتب عنه من تداعيات حيث مثلت المنظمة الخاصة أول تشكيل مسلح خاضع لهيئة سياسية وطنية تبنت فكرة الاستقلال بالعمل المسلح واستطاعت تحقيق أهداف كثيرة منها اخراج الإطارات للقيام بالثورة المسلحة والمناضلين الذين كونوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل سنة1954.

المحاضرة الثانية عشرة: بوادر تصدع الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الثورة

2. أزمة حركة انتصار الحريات الديموقراطية:

هي أزمة سياسية نشبت بين موقفين مختلفين حول أساليب تسيير الحزب وكذا السبل المؤدية إلى الحصول على الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

بدت هده الأزمة مند**1949** نتيجة صراعات داخلية ظهرت بوادرها باستقالة النائبين الدكتور الأمين دباغين والصيدلي جمال دردور من الحركة وتجسدت سنة **1950.**

بعد اكتشاف المنظمة الخاصة السرية حيث تعرض أعضائها للمتابعات القضائية وزادت حدت المشاكل **1951** باستقالة بعض القياديين من اللجنة المركزية أمثال شوقي مصطفاي وشرشالي وآخرون ثم أصبحت أكثر شدة وخرجت للعلن بعد مؤتمر حركة انتصار الحريات الديموقراطية المنعقد في الفترة ما بين **4**و**6** أفريل **1953** بالجزائر العاصمة والدي أدى إلى ظهور تيارين:

تيار مصالي الحاج واتباعه من أمثال أحمد مزغنة مولاي مرباح، عبد الله فيلالي، عيسى عبدلي الداعين إلى إعطاء صلاحيات مطلقة لمصالي الحاج في إدارة الحزب على مدى الحياة (القيادة الفردية).

تيار المركزيون: وهم أعضاء اللجنة المركزية للحركة ينضوي تحتها حسين الأحول، كيوان عبد الرحمن، سيدعلي عبد الحميد، بن يوسف بخدة أحمد بودة المطالبين بالتسيير الجماعي للحزب (القيادة الجماعية).

وكانت صائفة **1954** منعرجا حاسما في مسيرة حركة انتصار الحريات الديموقراطية بتطور هدا الصراع حيث عقد أنصار مصالي الحاج مؤتمرا في مدينة هورنو ببلجيكا في الفترة الممتدة بين مابين **13**و**15** جويلية **1954** في حين عقد المركزيون مؤتمرا بالجزائر العاصمة مابين **13,16** أوت **1954** وقد عمل كل طرف بالتنديد بالطرف الأخر وإقصائه.

لقد تزامن هدا الصراع مع وجود فئة ثالثة يمثلها أعضاء المنظمة السرية التي حاولت إيجاد حل للخروج من الأزمة وهو ضرورة التعجيل بتفجير الثورة المسلحة للالتحاق بالبلدان المغاربة (تونس**1952**، المغرب**1953**).

ويمكن ايجاز مظاهر هذه الأزمة فيما يلي:

- الرفض المتبادل للمطالب والقرارات، فاللجنة المركزية رفضت مطالب مصالي الحاج بمنحه السلطة المطلقة مدى الحياة في اجتماع شهر مارس1950 وفي اجتماع12 و16 سبتمبر1953 رفضت تنحية الأمين العام واعتبرت مطالبه غريبة وغير مقبولة وعمد مصالي الحاج إلى رفض الصلاحيات التي منحتها له اللجنة المركزية واعتبرها غير مقبولة وفي ماي سنة1951 رفضت اللجنة المركزية اتحاد مع الإتحاد الديموقراطي وجمعية العلماء المسلمين ، كما رفض طلبها في عقد مؤتمر استثنائي بين 01 و04 جانفي1954 لحل الأزمة ورفض استقبال الوفد المرسل إليه، وفي شهر فيفري 1954 بعث برسالة للتنظيمات الحزب يأمرها بعدم التعاون مع المركزيين/

- انتقال الأزمة إلى القاعدة بين سنتي1953 و1954 وإلى كافة المناضلين كما ورد في مذكرة مصالي الحاج في اجتماع اللجنة المركزية بين 12 و16 سبتمبر 1953 والتي طالب فيها بمنحه السلطة المطلقة وأمره بعدم التعامل مع اللجنة المركزية وهذا الموقف اعتبرته اللجنة تعميقا للأزمة وفي ندوة باريس يومي 26 و27 ديسمبر 1953 تبين لمحمد بوضياف وديدوش مراد غموض أفكار مصالي الحاج وعدم تماشيها ومشروع العمل المسلح مما دفع بهما إلى تكثيف اللقاءات لرس الصفوف تمهيدا للعمل المسلح.
- تعدد المؤتمرات في نهاية الأزمة وأصبح كل طرف يعقد مؤتمره الخاص بمعزل عن الطرف الأخر فالمصاليون عقدوا مؤتمرهم بهورنو(Horno) البلجيكية ما بين 13و15 جويلية 1954 م ،بمعزل عن المركزيين والمنظمة الخاصة، واللجنة المركزية قامت بعقد المؤتمر السري في أوت1954 بالجزائر العاصمة وتقرر فيه إدانة سياسة مصالي الحاج واسقاط عضويته وعضوية مقربيه.

2. تحضيرات تفجير الثورة المسلحة1954:

اللجنة الثورية للوحدة والعمل: وفي ظل الصراع المحموم بين تياري حركة انتصار الحريات الديموقراطية والدي اشتدت وطأته سنة **1954** ظهرت هيئة حاولت التوفيق بين المتصارعين تمثلت في اللجنة الثورية للوحدة والعمل تكون مكتبها من أربعة أعضاء: اثنان من قدامى

المنظمة الخاصة وهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد واثنان من أعضاء اللجنة المركزية وهم محمد دخلي وبوشوبة رمضان.

وعن هذه اللجنة قال محمد بوضياف «حين تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس **1954** لم يكن الأمر يتعلق في أي حال من الأحوال تأسيس اتجاه سياسي جديد بل الحفاظ على وحدة حركة انتصار الحريات الديموقراطية ودفعها إلى العمل المسلح لتحقيق هده الغاية أصدرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نشريه سرية أسمتها الوطني دعت فيها المناضلين إلى ضرورة الإسراع لتفجير الثورة المسلحة الأمر الذي جعل مسؤوليها كمحمد بوضياف والعربي بن مهيدي ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد ورابح بيطاط يتوجهون للتحضير لإشعال فتيل الثورة.

مجموعة**22**: بعد فشل تجربة اللجنة الثورية للوحدة والعمل عقد أعضاء من قدامى المنظمة الخاصة اجتماعا سمي نسبة إلى عدد المناضلين الدين حضره مجموعة من المناضلين تتكون من**22**عضوا [58]. في شهر جوان **1954**، وبعد عدة اتصالات بين الأعضاء القدامى للمنظمة الخاصة، تقرر عقد اجتماع موسع الهدف منه الإسراع في مباشرة الكفاح المسلح بعد أن فشلت كل المحاولات السياسية التي قام بها أعضاء الحزب من مصاليين ومركزيين بما في ذلك محاولات لحل النزاع القائم بين الطرفين والذي أثر سلبا على القاعدة النضالية لهذا الحزب الوطني، استغرق هدا اللقاء يوما كاملا في دار المناضل بالجزائر العاصمة وقد ترأسه مصطفى بن بولعيد، وبدأت أشغال الاجتماع بتلاوة التقارير من ظرف

بعض أعضاء المنظمة الخاصة منهم محمد العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف ومراد ديدوش ، وكانت كل التقارير حول الأوضاع السياسية العامة ذات الصلة بنشاط الحركة من أجل انتصار الحريات الديموقراطية وكانت كل التقارير تشير إلى المشاكل التي كان تتخبط فيها الحركة بسبب الصراعات الداخلية خاصة بين المصاليين والمركزيين وكان من أبرزها ما أشار إليه محمد بوضياف في تقريره المقدم في هذا الاجتماع مايلي: نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة يجب علينا أمام أزمة الحزب ووجود حزب تحرير في كل من تونس والمغرب أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلا...

وتضمنت جل أعمال الاجتماع موضوع الثورة المسلحة إن حان وقت تفجيرها أم يتطلب ذلك وقتا إضافيا للتفكير أمام هذا التردد جاء تدخل سويداني بوجمعة سريعا وقاطعا بقوله «هل نحن ثوريون أم لا؟ وإذا كنا نزهاء مع أنفسنا فماذا ننتظر لتفجير الثورة؟

ومن جملة التقارير التي تناولها مايلي:

تاريخ المنظمة الخاصة من نشأتها إلى حلها

استعراض حصيلة القمع الاستعماري.

الوقوف على حصيلة العمل الذي أنجزه قدماء المنظمة الخاصة.

التطرق إلى أسباب أزمة الحزب البحث في موقف بعض قدماء المنظمة الخاصة من اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

دراسة اندلاع الثورة المسلحة في تونس والمغرب.

وقد خلص جل المجتمعون إلى المصادقة على عدة نقاط مهمة وأساسية جاءت في شكل لائحة تضمنت مايلي:

- إدانة المتسببين في تصدع الحركة من الطرفين.
- الإسراع في إنقاذ الحركة من الذوبان والانهيار.
- الثورة المسلحة هي الطريقة الوحيدة لتحرير الجزائر.
- تجاوز كل الخلافات الداخلية واعتبار مصلحة الحركة فوق الجميع.

كما تم في هدا اللقاء التاريخي انتخاب المسؤول الوطني وهو يختار بقية أعضاء لجنته فوقع الاختيار على مصطفى بن بولعيد ومحمد بوضياف وبدورهما وجه الاستدعاء إلى كل من ديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط فتكونت لجنة الخمسة أعضاء والتي قررت من جديد:

جمع قدماء المنظمة الخاصة وإدماجهم من جديد.

استئناف التدريبات العسكرية للاستعداد لتفجير الثورة

إقامة تربصات في مجال تفجيرات القنابل الضرورية

توزيع المسؤوليات على الأعضاء الخمسة.

تحضير تفجير الثورة:

ففي اجتماع 22 ظهرت مجموعة الخمسة التي عقدت أول اجتماع سري تحضيري لها في حي القصبة العتيق بأعالي العاصمة في منزل المناضل عيسى كشيده صاحب كتاب مهندسو الثورة وفيه تطرقت المجموعة إلى كل ما تناوله اجتماع وخرجت بالقرارات التالية:

- دعوة كل مناضلي المنظمة الخاصة وإعادة هيكلتهم عسكريا.
- الاستمرارية في التدريب العسكري لأعضاء المنظمة الخاصة من خلال كتيباتها السابقة.
- تنظيم الأفواج المسؤولة على جمع السلاح لتفجير الثورة.
- توزيع المهام والمسؤوليات على أعضاء اللجنة التنفيذية الخمسة.
- التعهد على العمل كقيادة جماعية تفاديا للأخطاء السابقة التي وقع فيها الحزب.
- تكليف ديدوش مراد الاتصال بمنظفة القبائل الكبرى وإقناع منضاليها بالانضمام إلى فكرة الثورة المسلحة انطلاقا من هذا الاجتماع الذي انعقد في ظروف سرية كان لزاما على مجموعة الحمسة البحث عن ممثل لمنظفة القبائل ولم يكن في هذا الظرف إلا كريم بلقاسم رغم ارتباطه بمصالي الحاج، وتحفظه على محمد بوضياف وجماعته لكونهم كانوا على علاقة مع المركزيين ورغم ذلك سعت مجموعة الخمسة للاتصال به عن طريق الهاشمي حمود ثم جاء دور مراد ديدوش الذي لم يستطع اقناع كريم بلقاسم وبعده كان الدور لمصطفى بن بولعيد الذي اقنعه بحضور الاجتماعات إلى جانب نائبه عمر أوعمران وبذلك انتقل العدد من خمسة إلى ستة.

اتصل محمد بوضياف في شهر جويلية **1954** بأحمد بن بلة في مدينة بيرن السويسرية وأعلمه بما شرع فيه وما ينتظرونه من المندوبية الخارجية وقد أبدى هدا الأخير موافقة فورية وأخذ في السير في هدا الطرح وأبلغه بدوره محمد خيضر وحسين أيت أحمد وهنا تم الحصول على الموافقة المبدئية للعمل المسلح من طرف المجموعة التي كانت في الخارج حيث أوكلت مهمة شراءه الأسلحة إلى السيد أحمد بن بلة في حين أوكلت المهمة السياسية إلى محمد خيضر وبذلك أصبحت المجموعة تعرف بعددها أي مجموعة التسعة.

وبالتالي تمكنت لجنة الخمسة من إقناع مسؤولي منطقة القبائل ممثلين في كريم بلقاسم وعمر أو عمران بضرورة الالتحاق وبدلك أدمج كريم بلقاسم في لجنة الخمسة فأصبحت ستة، كما طرحت مشكلة السلاح حيث توصل أعضاء اللجنة إلى اتفاق وهو ضرورة استعمال السلاح الذي كان مخبأ في منطقة لأوراس حيث تم إخراجه من المخابئ وشرع في توزيعه وتسليمه إلى مسؤولي المناطق عبر مراحل.

وبعد اللقاءات المتكررة لأعضاء لجنة الستة في شهر أكتوبر **1954** تم تحديد تاريخ ويوم اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر وإعطاء تسمية جديدة للجبهة التي ستقود الثورة فاقترح على تسميتها جبهة التحرير الوطني وصياغة بيان أول نوفمبر [59]. وتقسيم البلاد إلى عدة مناطق عسكرية وهي:

المنطقة الأولى (الأوراس، النمامشة): مصطفى بن بولعيد ونائبه بشير شحاني وعجول عجول.

المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): بقيادة ديدوش مراد وينوبه يوسف زيغود.

المنطقة الثالثة(القبائل): بقيادة كريم بلقاسم وينوبه عمر أو عمران.

المنطقة الرابعة (الجزائر وضواحيها): بقيادة رابح بيطاط وينوبه بوجمعة سوداني.

المنطقة الخامسة (الغرب الجزائر): بقيادة محمد العربي بن مهيدي وينوبه عبد الحفيظ بوصوف.

المنطقة السادسة(الجنوب) قادها سي العربي بتصرف مصطفى بن بولعيد إلى حين هيكلتها.

وكان اجتماعان مابين10 و24 أكتوبر1954 قبيل اندلاع الثورة أول نوفمبر حيث تم تحديد الوقت والذي صادف يوم 01 نوفمبر على الساعة الصفر وانتهى أخر اجتماع تم فيه التطرق إلى كل الترتيبات بحيث إلتحق كل مسؤول بمنطقته لتولي مهمة تفجير الثورة.

الهوامش والمراجع

(1) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، ص14.

(2) رابح لونيس وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1989**، ج1، دار المعرفة، ص57.

(3) صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر** دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،2002، ص131.

(4) صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص13.

(5) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية.** الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دت، ص41.

(6) حمدان خوجة، بن عثمان **المرأة**، تعريب: محمد العربي الزبيري، الجزائر منشورات، 2005،**ANEP** ص145.

(7) يحي بوعزيز، **الأمير عبد القادر راية الكفاح الجزائري (سيرته الذاتية وجهاده)**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص39.

(8) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص44.

(9) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج4، ط8، دار الأمة، الجزائر،2008، ص289، ص290.

(10) إسماعيل العربي، **المقاومة الجزائر تحت لواء الأمير عبد القادر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص217.

(11) إبراهيم مياسي، **المقاومة الشعبية الجزائرية**، دار مدني، الجزائر،2009، ص19.

(12) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ص54، ص55.

(13) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ص40.

(14) بوعزة بوضرساية، **الحاج أحمد باي رجل دولة ومقاوم (1826-1848)**، رسالة ماجستير، اشراف: جمال فنان معهد التاريخ جامعة الجزائر،1990-1991، ص35.

(15) عمار عمورة: الجزائر **بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج1، دار المعرفة،2009، ص276,

(16) صالح فركوس، **الحاج أحمد باي قسنطينة** مرجع سابق، ص66.

(17) (العربي منور، **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر**،دار المعرفة،الجزائر،2006).

(18) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر**، مرجع سابق، ص50.

(19) ناصر الدين سعدوني: **العلاقة بين الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي وانعكاساتها على المقاومة الجزائرية في أوائل عهد الاحتلال**، ص60.

(20) أبو عمران الشيخ وآخرون، **معجم مشاهير المغاربة**، منشورات دحلب، دم، ص372،371.

(21) فيصل هومة **رجال لهم تاريخ متبوع بنساء لهن تاريخ** دار المعرفة، الجزائر،2010، ص402,

(22) العربي منور **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن19**، دار المعرفة، الجزائر.

(23) عمار بوحوش **التاريخ السياسي من البداية ولغاية1962**، دار البصائر، الجزائر، ص146.

(24) محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر** تر: محمد المعراجي، ط1، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر،2008، ص232).

(25) محمد قريشي **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري مند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، 1945_ 1954**، مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم التاريخ جامعة الجزائر،2001_2002، ص25.

(26) محمد قريشي، مرجع سابق، ص29، ص30.

(27) عمار عمورة، الجزائر **بوابة التاريخ: ماقبل التاريخ على1962**، الجزائر دار المعرفة، 2006، ص126.

(28) بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر1830 _1989**، دار المعرفة، الجزائر،2006، ص152..

(29) فوزي سعد الله، **يهود الجزائر موعد الرحيل**، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ،2010، ص33).

(30) عفرون محرز، **مذكرات من وراء القبور**، تر: حاج مسعود مسعود، ج2، دار النشر والتوزيع، الجزائر،2008، ص366-ص367).

(31) علي بشيرات، **ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر1830-1962م**، تر: مسعود حاج سعود دار القصبة للنشر،الجزائر،2015،ص433-ص435.

(32) محمد بليل: **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر،2013، ص227). وجاءت ه

(33) يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية1830-1914**، دت، الجزائر،2009، ص53.

(34) عبد الله مقاتلي **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر** المرجع السابق، ص134).

(35) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** مرجع سابق، ص37.

(36) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص134.

(37) يوسف مناصرية،مرجع سابق،ص73.

(38) عبد الله مقلاتي مرجع سابق ص136.

(39) أبو القاسم سعد الله مرجع سابق، ص284.

(40) بشير بلاح مرجع سابق، ص11..

(41) نور الدين ثنيو: **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، مرك العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، مارس2015، ص155.

(42) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون مصدر سابق،ص73.

(43) عمار بوحوش مرجع سابق، ص220

(44) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الحركة الوطنية**، مرجع سابق، ص284.

(45) أجرون، الجزائريون، **المسلمون وفرنسا**، مرجع سابق، ص838.

(46) حكيك بن الشيخ، **التأطير الحركي للتيار الوطني في مسيرة الأمير خالد**، ص101.

(47) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ: ما قبل التاريخ على1962**، الجزائر، دار المعرفة، 2006، ص3.

(48) إلياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي**، ط1، منشورات دار طليطة، بيروت لبنان،1964ً، ص08.

(49) عبد الرحمن بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص226).

(50) أبو القاسم عبد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص180).

(51) نور الدين بن قويدر، **مسيرة الفكر المسلح في الحركة الوطنية والثورة** دار هومة، بوزريعة، الجزائر،2015، ص19–ص45.

(52) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، ص225، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1992).

(53) علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2007.

(54) بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر**، مصدر سابق، ص207، ص208.

(55) بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر**، مصدر سابق، ص191.

(56) أحمد محساس، مصدر سابق، ص 234.

(57) أحسن بومالي، **أول نوفمبر1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر،2010، ص98.